

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

المقاربة الجزائرية لتنمية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي الفترة ما بين 2005_2017

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ :
بوشماخ أسامة

إعداد الطالب :
دريزي محمد إسلام

الموسم الجامعي:
2018/2017

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نشكر الله على نعمه التي لا تقدر و لا تحصى

و منها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و خالص العرفان و التقدير إلى الأستاذ المؤطر

أسامة بوشماخ الذي ساندنا بدعمه و توجيهاته

كما يسرني أن أتوجه بأسمى عبارات التقدير و العرفان لأساتذتنا الكرام على إرشادهم

و حرصهم على مدى المسار الدراسي

إهداء

إلى جدي الغالي رحمه الله رمز الكفاح و النضال والوقار

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من اسمه جعلني أفخر و بجهده أقوى

إلى أعظم إنسان أبي

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحبيبة

إلى النفوس الطاهرة و البريئة إخوتي

إلى خيرة الأصحاب إلى من صداقتهم تسعدني و لا يسعني ذكرهم جميعهم

إلى كل عائلتي و كل من سعى و سعد بنجاحي

مقدمة

مقدمة

منطقة الساحل, منطقة إلتقاء بين قارتي أوروبا و إفريقيا, تعتبر هذه المنطقة نقطة مميزة لأهميتها الجيوسياسية, بحيث تبرز هذه الأهمية من خلال موقعها الجغرافي إنطلاقا من إمتداده الواسع من غرب إفريقيا حتى غرب السودان.

يزحم الساحل بتنوع حضاري و تاريخي عريق, ذلك نظرا لما عايشته المنطقة من القدم من الناحية الحضارية نجد تنوع تنوع هائل حيث يبرز مزيج الشعوب و إختلاف عاداتهم و تقاليدهم و إلتقاءاتهم الدينية. حيث تعتبر منطقة الساحل من أهم المناطق لكنها في المقابل هشة بنيويا و مختلة أمنيا وهذه أبرز معطلة تواجهها هذه المنطقة, حيث أن إختلاف البنية المجتمعية و التعدد في الإثنيات و الإختلاف في العديد من القيم ولد عدة مشكلات أدت إلى عدة أزمات من عدم إستقرار و مشاكل في بناء الدولة القومية .

فتاريخ هذه المنطقة و التنوع الذي عرفته على مر السنين أثر بالسلب على إستقرارها وأصبحت المنطقة ساحة نزاعات وحروب كله بسبب الإرث الإستعماري الذي خلف عدة أزمات لمجموع دول الساحل. كما لا نهمل أن المنطقة غنية بالثروات و الموارد الطبيعية منها "البترو,الغاز,اليورانيوم,الحديد,الذهب.." كل هذا مقياس على مدى ثراء المنطقة لكن تخلف المنطقة و عجزها جعلها منشغلة بتحقيق الأمور الأساسية التي تضمن بقاءها ووحدها.

أيضا توالي النزاعات و الأزمات بصورة مستمرة, من إنتشار للإرهاب و يروز مشاكل حديثة وإنتشار الأمراض و الأوبئة جعل المنطقة محل إهتمام في الأجندة الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب, فالمنطقة تشكل موقع إستراتيجي لإقامة القواعد العسكرية لبعض القوى العالمية, ومن المأكد أن دول منطقة الساحل تتأثر بالتوتر السائد وعدم الإستقرار.

و لعل الجزائر تمثل أبرز متأثر و مؤثر في نفس الوقت بهذا الوضع بحيث أن موقع الجزائر الذي يشكل نقطة تلاقي و تقاطع إستراتيجية بين شمال ووسط إفريقيا

إذ أن الجزائر دولة حدودية مع ست دول من الساحل مما يفرض التأهب الأمني المستمر لحفظ الأمن القومي بالدرجة الأولى وحتى تكون الجزائر في مواجهة مستمرة لمختلف التفاعلات الحاصلة.

تبنّت الجزائر إستراتيجية لحفظ و تنمية الأمن بهذه المنطقة, إذ يجب على الجزائر التصدي للمخاطر و التهديدات الأمنية التي تأتي من دول الجوار , كما تسعى الجزائر من خلال المقاربة التي تبنتها إلى تحقيق أكثر أمن و إستقرار و

دعم و تنسيق لجهود بناء السلم، كل هذا مرتبط بالتشارك الجغرافي و بالتالي تحديد أولويات السياسة الخارجية الجزائرية.

سنتناول موضوع الأمن في منطقة الساحل وتداعياتها على دول المنطقة كما سنتطرق لأهم العوامل التي تزيد من حدة التوتر في المنطقة، كما نبرز انعكاساتها على الجزائر باعتبارها دولة محورية ضمن الدول المشكلة لمنطقة الساحل، وفي المقابل سنبرز دور الجزائر ومختلف الجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة وتنمية الأمن لدى دول الساحل وبالتالي تحقيق استقرار أكثر لدول المنطقة.

أهمية الموضوع : نقسم أهمية الموضوع الى قسمين كالتالي :

1-الأهمية العلمية : يمثل هذا الموضوع ركيزة في مجال العلاقات الدولية ، فهو يثري المفاهيم في هذا المجال عموما وبصفة خاصة الدراسات الأمنية والإستراتيجية ، لكونه يتمحور حول مفهوم الأمن كما يستند على عدة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الامن، لهذا هو يفسر ويحلل الظواهر الامنية الحاصلة إقليميا ودوليا ويحاول الوصول الى الدوافع وآليات حل النزاعات .

2-الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية من خلال أن الموضوع يدفعنا للبحث حول حقيقة ومصدر التهديدات بمنطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على دول المنطقة وتسليط الضوء على آليات تحقيق الاستقرار في المنطقة حيث أن هدف البحث هو الوصول لمقاربة أمنية فعالة او تحليل مدى نجاعة المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل وإلى أي مدى علمت على بعث الاستقرار، لذا هكذا موضوع يدفع الدول جميعها بالمنطقة إلى توحيد الجهود بالرغم من الاختلافات وعدم التكافؤ في الإمكانيات مما يحول دون الوصول لتنسيق امني مشترك كل هذا إلى جانب التأثيرات الخارجية من رغبة الدول الكبرى في التدخل في المنطقة .

أسباب اختيار الموضوع:

1-الأسباب الذاتية:

أولا يشكل الانتماء الجغرافي والحضاري أحد العوامل الهامة التي تدفعني للقيام بهذه الدراسة .
ثانيا الانتماء العربي الإسلامي بصفة عامة ,بحيث تشكل هذه الدراسة جزءا يرتبط بمسألة مساعي تحقيق الأمن والاستقرار لدى الدول العربية والإفريقية، كما يطغى الدافع الوطني بحيث بحكم وأني أشكل مشروع باحث فلا بد وأن أهتم لشؤون وطني وأركز على أهم العوامل التي تؤثر فيه سواء بالسلب أو الإيجاب وبحكم الجزائر بلد قارة وبلد محوري في إفريقيا فمن المؤكد أنه يتعرض لكثير من التهديدات الأمنية

التي تحدّد بالدرجة الأولى الأمن الإقليمي وبالدرجة الثانية أمنه القومي، فكان من الأسمى الاهتمام لشؤون وطني والغوص في قضاياها الأمنية ومعرفة سبل ومناهج تحقيق أكثر استقرار وأمن.

2- الأسباب الموضوعية: تعتبر الجدية في طرح الموضوع أهم دافع إضافة لما له من تداعيات محليا وإقليميا ودوليا، بحيث موضوع الأمن والتهديدات المستمرة يجعل مادة الدراسة دائمة التغيير والتجديد، إذ يمكننا أن نحدد الدوافع الموضوعية في النقاط التالية:

- التحدي الأمني في الساحل دائم فهو دائم التغيير والأحداث.
- التربص الأجنبي بالمنطقة وأهميتها إلى جعلها منطقة تنافس دولي.
- التوتر وعدم الاستقرار بالمنطقة ينقل تبعاته إلى الجزائر بحكم الجوار.
- جهود الجزائر الدائمة سواء الجهود الدبلوماسية أو العمل العسكري التي ترمي لأمن أكثر بالمنطقة.

أدبيات الدراسة :

1 مجموعة دراسات أكاديمية بدرجة ماجستير تناولت جلها أزمات الساحل والقضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بالمنطقة :

- "المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" : لنيل بويبة ، تتحدث عن التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر القادمة من الصحراء ومساعدتها في مواجهتها حيث يبرز مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة و التي هي قادمة من الصحراء وكيف تعاملت الجزائر معها و مختلف ما قامت به لمواجهتها.
- شاكّر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات ، تتحدث عن الأمن الإنساني وربطه بالقارة الإفريقية إضافة إلى دور الجزائر في معالجة أزمة مالي ، وفي الأخير أشار لمختلف الآليات الإفريقية والدولية في مواجهة التحديات في المنطقة .
- أسماء لرسولي "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الإفريقية بعد 11 سبتمبر 2011 وتطرق للقارة الإفريقية وبرنامجها على أجندة الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف توجهاتها للساحل الإفريقي .
- علي عشوي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، تبرز مختلف التوجهات الجزائرية في الساحل الإفريقي

- أمنية بوصلة ، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،
مذكرة ماجيستر ، تحدثت عن منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة تنافس دولي وأبرزت تأثير التدخل الأجنبي الذي
تقوم به كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

الإشكالية:

ما هي المقاربة التي تبنتها الجزائر لتنمية الأمن بمنطقة الساحل؟

أسئلة فرعية:

- لماذا يشكل الساحل منطقة دائمة التوتر؟
- ما هي مختلف الأسباب التي تزيد من عدم استقرار دول الساحل؟
- فيما تتمثل أهم العوامل التي تهدد أمن منطقة الساحل؟
- كيف تتأثر الجزائر من عدم الاستقرار الأمني بمنطقة الساحل؟
- ما هي الطرق المنتهجة من طرف الجزائر للحفاظ على أمنها وأمن المنطقة؟

الفرضيات:

فرضية الإشكالية:

- تعزيز أمن الجزائر القومي وتكريس العمل الدبلوماسي لحل الأزمات والنزاعات في المنطقة يزيد من مستوى
الاستقرار في منطقة الساحل.

فرضيات فرعية:

- كلما زادت التحديات الأمنية تشابكا وتعقيدا في المنطقة كلما ساعدت على التواجد الأجنبي بالمنطقة.
- كلما تحقق الأمن والاستقرار في دولة الجزائر كلما زاد تأثيره بالإيجاب على دول الساحل الإفريقي.
- كلما زاد التدخل الأجنبي بمنطقة الساحل كلما زاد من عدم الاستقرار.
- كلما زاد تأثير الجزائر ورغبتها في الحفاظ على أمنها كلما زاد تكريس جهودها .

مجالات الدراسة:

1) المجال المكاني: يشكل المجال المكاني لهذه الدراسة في منطقة الساحل باعتبارها نموذج إقليمي لعدم الاستقرار
وبروز بؤر التوتر كما يشمل الجزائر باعتبارها دولة محورية ضمن الدول المشكلة لمنطقة الساحل إضافة إلى تأثيرها
بالوضع في المنطقة .

2) المجال الزماني: إن التوتر ومسألة الاستقرار وغياب الأمن في بعض دول المنطقة كل هذه التدايعات لا تعتبر حديثة فأكاديميا فهي تمتد من الحقبة الاستعمارية لكن في دراستنا هذه التحديد الزماني يكون ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2017 بحيث هذه الفترة شهدت العديد من التطورات وتحدد الصراعات وبرزت أزمات وتفشي لظاهرة الإرهاب وعدة تهديدات لا تماثلية تهدد الأمن.

المناهج المستخدمة:

1- المنهج التاريخي : مفهوم الأمن يرتبط بالتسلسل الزمني وتطور مفهومه كما يتيح هذا المنهج التطرق لمختلف الأزمات التي تعرضت لها منطقة الساحل وتوالي الأحداث , فبهذا المنهج يمكننا الرجوع إلى مختلف المحطات التاريخية .

2- منهج دراسة الحالة: يتيح هذا المنهج الإحاطة أكثر بالموضوع , فهو يربط بين النظرية والتطبيق و يتيح لنا جمع معلومات وحقائق من خلال أنه يهتم بالجانب التطبيقي .

3- منهج تحليل المضمون: يتيح تحليل خطابات وتصريحات رسمية وقراءة ما تتضمنه في ثناياها وبالتالي تحليل الخلفيات الفكرية والأهداف الخفية غير المعلنة وتطبيق هذا المنهج على مختلف تصريحات عدة أطراف تشكل طرف في الأزمة , مثل المتمردين في مالي , أو الطوارق في المنطقة , وقد تشمل أطراف إقليمية تضم حركات جهادية إسلامية في المنطقة .

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الأمن:

اختلف علماء السياسة والإستراتيجية حول تحديد مفهوم الأمن بشكله الدقيق رغم وجود بعض القبول العام بالتعريف الذي ينطلق من أن مفهوم الأمن هو : "عدم شعور الفرد بأن حياته أو إحدى قيمه مهددة بشكلٍ ما .

يقول كينيث والتز في كتابه السياسة الدولية بهذا الصدد أن الأمن هو الهدف الأسمى للدول، وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضموناً فإن هذه الأخيرة ستبحث عن أهداف أخرى كالهدهود والريح.

فالتبيعة الفوضوية للنظام الدولي من وجهة نظر الواقعيين تكمن في عدم وجود سلطة مركزية حاکمة لسلوك الدول وهو ما يؤدي في نظرهم انعدام الثقة بين وحدات النظام الدولي دافعاً إياها للحصول على القوة مقابل الشعور باللا أمن والتهديد من الطرف الآخر والذي يُنتج في نهاية المطاف ما يسمى بالمعضلة الأمنية.

يقول جون هيرز في خمسينيات القرن العشرين أن المعضلة الأمنية مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول لتحقيق أمنها إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر؛ فكل طرف سيفسر الإجراءات التي يقوم بها الطرف الآخر على أنها خطر محتمل، ما يدفعه هو الآخر للسعي لزيادة القوة والقدرة العسكرية، فيدخل الطرفان في دوامة الفعل وردة الفعل إلى ما لا نهاية.

وبناءً عليه حاول بعض الواقعيون الجدد أمثال جاك سنايدر تقليص آثار وسلبيات المعضلة الأمنية من خلال اقتراح نوع من الاستراتيجيات التعاونية، بحيث تقوم الدول من خلالها بتكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها.

إذ يرى بعض الواقعيون الجدد أن السبب الحقيقي لسعي الدول نحو زيادة القوة والقدرات العسكرية يرجع إلى الرغبة في الدفاع عن الذات وتقليص مخاطر الأمن لا الحصول على القوة بحد ذاتها، وعليه فإن نوع من التعاون لتحقيق أهداف الأمن المشتركة قد يكون الخيار الأفضل لاستبدال فوضوية النظام الدولي البحتة بأخرى ناضجة كما يقول باري بوزان

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين أخذت الدراسات الأمنية منحنى جديد طالب فيه أصحاب هذا المنحنى بضرورة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره بالجانب التقليدي العسكري، ليشمل بالإضافة للبعد العسكري أبعاد أخرى؛ كالبعد الاقتصادي، والاجتماعي، والجرائم الدولية العابرة للحدود. بغية تركيز مفهوم الأمن ليشير لما يهدد "الإنسان لا الدولة"، وهنا كانت بداية ظهور ما اصطلح عليه بالأمن الإنساني الذي ورد في مقال التدخل الدولي الإنساني.

تقسيمات الدراسة :

بحثنا يحتوي على ثلاث فصول كالتالي :

الفصل الأول :

يعتني بالتحديد الجغرافي لمنطقة الساحل وإبراز عدة تعريفات لها, كما يبين أهميتها الجيوسياسية ويوضح التركيبة الجيوبوليتيكية لشعوب منطقة الساحل ونسبة الاختلافات بينهم سواء من الناحية العرقية أو الدينية أو اللغوية، كما يبرز الفصل الأول أهمية الموارد بهذه المنطقة وتأثيراتها كالنفط واليورانيوم و الذي بدوره يقسم إلى مبحثين : المبحث الأول حول المساحة و العوامل الجغرافية إضافة إلى مبحث ثان حول التركيبة الإجتماعية و الموارد بالمنطقة.

الفصل الثاني:

يهتم بتوضيح طبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها منطقة الساحل باستمرار حيث يصنفها في تهديدات تقليدية تشمل خاصة مشكلة بناء الدولة و إبراز عدة ازمت متدخلة في فشل قيام الدولة في إفريقيا إضافة الى تهديدات حديثة .

وترد في التصنيف الثاني التهديدات الجديدة التي تشمل "الإرهاب" ومختلف الأخطار الحديثة اللاتمائية كما يتطرق لمختلف آليات مواجهة التهديدات بالمنطقة منها الإقليمية والدولية كما لا يهمل الفصل الثاني إبراز دور التدخل الأجنبي المنطقة في ارساء أكبر ل الاستقرار بالساحل الافريقي

حيث يقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث : المبحث الاول حول المسببات الحركية للتهديدات بالمنطقة و المبحث الثاني حول التهديدات الأمنية و سبل مواجهتها اما المبحث الاخير حول التنافس الاجنبي على منطقة الساحل الافريقي.

الفصل الثالث:

تُحتم في هذا الفصل بتأثير التهديدات على امن المنطقة والجزائر خاصة, وصولا الى المقاربة التي تبنتها الجزائر لمواجهة هذه التهديدات سواء في المجال الامني او الدبلوماسي وربطها في البداية بما يسمى "الربيع العربي" وتأثيراته على المنطقة اضافة الى عدة ازمت عاشتها المنطقة او لا تزال تعيشها "مالي" .

يشمل ثلاث مباحث كالتالي : المبحث الأول الربيع العربي و تأثيره على المنطقة و المبحث الثاني حول المقاربة التي تبنتها الجزائر وفي المبحث الاخير نوضح ابعاد المقاربة الجزائرية اتجاه الوضع في الساحل .

الفصل الأول

مقاربة جيوسياسية

لمنطقة الساحل

الإفريقي

التنوع في التضاريس والتنوع في المناخ وعوامل أخرى كل هذه العناصر تتدخل في رسم معالم منطقة ما وبالتالي تختلف كل منطقة عن الأخرى بحيث تتميز كل منطقة بمعالمها وخصائصها.

تنفرد كل منطقة وتتميز عن أخرى بجملة موارد تتيح لها مواصلة التنمية في حيزها الجغرافي بصورة مستمرة.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بالموقع الجغرافي وما تنفرد به جيو سياسيا بحيث كانت هذه المنطقة "منطقة الساحل" منطقة تلاقي الحضارات , لهذا هي تزخر بهذا الحجم الحضاري والتاريخي اليوم.

إن عامل التنوع الذي تحوز عليه هذه المنطقة خاصة التنوع والاختلاف في الجانب الحضاري يسبب لها بروز عدة أزمات , كما تزخر هذه المنطقة بثروات وموارد تجعلها إضافة إلى موقعها منطقة تنافس أجنبي بحيث أصبحت محل أنظار وأطماع العديد من القوى العالمية.

المبحث الأول : البعد الجيوسياسي

المطلب الأول : المحددات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل

يشكل الساحل الأفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية و التطلعات البحثية لمراكز الدراسات و البحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا . سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروحات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية جديدة وقعت في المنطقة، ولكن لحسابات سياسية مرتبطة بتطلعات جيوسياسية خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الحوار.

يشكل الساحل الأفريقي من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوبي الصحراء، فهي تمتد من البحر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بالتالي : السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا بل وحتى الرأس الأخضر¹

وهناك تحديد آخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، محدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تتوفر على منفذ بحري .ومن خصوصيات هذه المنطقة التعايش بين القبائل الزنجية التي تشكل الأغلبية في النسيج السكاني والمجموعات البربرية -العربية التي تعرفها المنطقة منذ بداية عقد التسعينيات²، وهناك اقتراب آخر لتحديد مجال منطقة الساحل الأفريقي وهذا وفق لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي

Comité Permanent inter-états de lutte Contre la Sécheresse Dans le Sahel

حيث يضم تعريفها لتسعة دول وهي : بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا والنيجر، السنغال، تشاد

وهناك من يحدد الساحل الأفريقي بخمسة دول رئيسية وهي : موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان³، وهناك من يعطي للساحل الأفريقي ميزة أخرى و ذلك باعتباره منطقة جافة تقع بين الصحراء

¹-أحمد برقوق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، في : www.berkouk-mhand.yolasite.com

²- السيد ولد أباه المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي، في :

www.aawsat.com/léader.asp?section=3&article=458643&issueno

³ -Gérard François Dumont ; *La Géopolitique Des Populations du Sahel*;(07/04/2010)en www.diploweb.com/la-géopolitique-des-populations-du.html; p1.

الأفريقية الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وشمال تشاد والسودان حتى إثيوبيا شرقا¹

وهناك تعريف آخر لمنطقة الساحل الأفريقي والذي يمتد من البحر الأحمر إلى الشرق ومن المحيط الأطلسي إلى الغرب وهي تضم الدول التالي: إثيوبيا والسودان وتشاد، وجنوب ليبيا ومالي والنيجر وأقصى جنوب الجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا والسنغال وكل من نيجيريا²

وقد حددها معظم الدارسين من الساحل الغربي للقارة الأفريقية وتضم السنغال والى غاية الساحل الشرقي السودان، ومنطقة الساحل الأفريقي واقعة جغرافيا بين مدار السرطان وخط الاستواء.

ولغويا نعي بكلمة الساحل " الشاطئ "أو المنطقة المحاذية للشاطئ .أما بالنسبة الساحل الأفريقي كذلك يمكننا أن نقصد بها أيضا المنطقة المحاذية للصحراء الأفريقية، حيث يقع بين شمال أفريقيا و تعرف بأفريقيا البيضاء وأفريقيا جنوب الصحراء -إفريقيا السوداء.



الشكل 1

المصدر:

http://studies.aljazeera.net/mritems/imagecache/heroimage/mritems/Images/2014/12/11/2014121110183597734_19.jpg?NEW=1

¹ -Angel Rabasa and other; *Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks*; (United States; RAND Cooperation; 2007); p; 174

² -أعمر بوزيد، الساحل الأفريقي في عين الإعصار، مجلة الجيش، العدد 563 افريل 2010 ص 30 .

إن شساعة الساحل الأفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسيا، وإضافة إلى التعاريف السابقة وان كانت لكل دراس وجهة نظر خاصة، فيمكن إجمال بعض التعاريف والمتمثلة في:

الساحل الجغرافي: ويعرف بالمنطقة التي تبقى غير منيعة لمخاطر الطقس وتشمل من الشمال إلى الجنوب كلا من ساحل الرحل وساحل الحضر والمنطقة الساحلية السودانية¹

ساحل الرحل: وهي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء وتمثل في الأراضي التي لا تتلقى في المعدل السنوي لتساقط الأمطار إلا ما بين 400 و 450 ملم

ساحل الحضر: مع أن تساقط الأمطار في هذه المنطقة محصور بين 600 و 650 ملم إلا أن المياه متواجدة فيه بوفرة، بحيث تسمح بالقيام بممارسة بعض الزراعات وتتركز الفلاحة على زراعة الفول السوداني....

المنطقة الساحلية السودانية: نحو الجنوب من ساحل الحضر تصادفنا المنطقة الساحلية السودانية، والمعدل السنوي للأمطار في هذه المنطقة يتراوح بين 800 و 850ملم كما أن الأشجار هنا تعد كثيفة وتنتشر في هذه المنطقة مختلف الزراعات و تكون أقل عرضة لمخاطر الطقس.

وقد كان منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرقيق إضافة لوفرة الموارد الطبيعية والطاقوية في عموم القارة تقريبا، ما جعله محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي²

المطلب الثاني: المعيار الجيو أمني و الجيو إقتصادي للساحل

إنطلاقا من المعيار الجيو- أمني الشامل للساحل المحدد " بقوس الأزمت " الذي يحدد تماشيا من الأزمت الإنثنية المستعصية بالسودان و التشاد، وصولا إلى الشروحات الداخلية و التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي، موريتانيا...³، كون هذه الدول ذات صلة جيوسراتيجية مع دول المغرب العربي و كذا الصحراء الكبرى، و طبيعة الأدوار التي تلعبها المهددات الأمنية على الاستقرار و الأمن و محال دون بناء دول إفريقية متماسكة.⁴

¹ Giri Jaque ; Le Sahel Demain Catastrophe au Renaissance (Paris ; Ed Karthala ; 1983) ; P9.

² -شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية - التحديات و الرهانات -، رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010، ص39

³ -محمد بروق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، ع2008، 7، ص2.

⁴ -أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010، ص80.

1- علاقة البيئة الطبيعية بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي:

من الخصائص الطبيعية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي أنها منطقة صحراوية، دولها شاسعة ذات مناخ قاس، مما ينعكس سلبيًا على مستويات التنمية التي تشهد اختلافًا من حيث الموارد الطبيعية، وتعتبر الطبيعة المناخية المتقلبة والمتغيرة في الساحل الإفريقي سببًا في هشاشة الأمن البيئي، الأمن الغذائي والأمن المائي، وهو ما أثر بدوره على أنظمة الأمن الصلب، حيث أصبحت غير قادرة على مسايرة التغير المتولد عن هذه الأزمات البيئية من نزوح اللاجئين من المناطق المتضررة إلى الشمال، وكما ساهم الضعف الحكومي المتمثل في عدم التعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية في تنامي الهجرة السرية، إلا أن الحل لا يكون سوى بالاستعداد وبناء الاستراتيجيات، بعضها لمواجهة حدة فترات الجفاف من جهة، وبعضها الآخر للاستفادة من موجات الرطوبة¹

2- البعد الجيو اقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي

لا تتميز دول منطقة الساحل الإفريقي باقتصاديات مؤسساتية مستقرة وذلك انطلاقًا من مقارنة براغماتية باستعمال "الجغرافية الاقتصادية"، باعتبار أن الجغرافيا هي التي تحدد الأقاليم وما تحتويه من ثروات اقتصادية من جهة وتتم بدراسة العلاقة بين القوة والإقليم من جهة أخرى².

يتميز الواقع الاقتصادي في منطقة الساحل بمشاشة وتدهور الاقتصاديات، حيث تصنف معظم الدول ضمن فئة البلدان الأقل نموًا في العالم، وفي سنوات قريبة، لم تكن منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية اقتصادية، ولم تحظ بأي اهتمام من طرف القوى الدولية الكبرى باستثناء فرنسا بحكم الارتباطات التاريخية، إلا أن بروز عامل الاكتشافات النفطية المهمة، غير من القيمة الاقتصادية للساحل الإفريقي وحتى القيمة الإستراتيجية³، فحسب العديد من المختصين كالأستاذين Annette Lohman و Antoni Tisseron أن الاهتمام المتزايد للوم.أ. والاتحاد الأوروبي وكذا اتلصين بمنطقة الساحل الإفريقي ينحصر أساسًا في بعدين رئيسيين وهما: بعد أممي عسكري، وبعد اقتصادي⁴.

و نظرًا للإمكانيات المتوفرة فقد تحولت منطقة الساحل لمنطقة جذب الدول الكبرى كالصين، الوم.أ. وفرنسا لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد ذلك وسعيًا لتحقيق الأمن الطاقوي، فالإهتمام الأمريكي في مجال الطاقة يظهر جليًا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

¹ -أسامة بوشماخ، مداخلة بعنوان: المقارنة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي 2005-2015

²-pascal larot, « la géo-economie :nouvelle grammaire de Rivalités intrnationales »,www.diplomatic.gow.f/pdfing/pdf/fdo 1147.pdf

³- yahia zoubir, « la Politique étrangère Américaine au Maghreb :constances et adaptations »,journal d'étude des relation internationales au moyen orient,n2006,p5

⁴- Anette l'homann, « winning the peace in Mali long- term approaches nedded »,www.Atlantic-community.org

و تعد التشاد الأكثر إستثمارا منها بنحو 98% من النفط التشادي، أما فرنسا فعلى غرار Avera، Somair و Cominak التي تستثمر في اليورانيوم، كما نجد شركة Gaz France، total... التي تنشط في مجال النفط في كل من الجزائر، ليبيا و موريتانيا¹، و كذلك الوجود الصيني من خلال شركة Sino-،Sinopec Uranium...، و وفق مبدأ " إذهب حيث يوجد النفط " في كل من الجزائر، أنغولا، تشاد و السودان. كما تظهر أهمية نمو المنطقة من خلال الموقع الاستراتيجي كونها محاذية لاثنتين من أهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافس دولي و هي " المغرب العربي، خليج غينيا ".

¹-رسولي، مرجع سابق، ص 114،119.

المبحث الثاني : التركيبة الاجتماعية و أهمية الموارد في الساحل الإفريقي

المطلب الاول: البناء الاجتماعي في الساحل الافريقي

إن دراسة جيوبوليتكية شعوب الساحل، ترجع إلى الظاهرة الاستعمارية التي عملت على إشاعة الفوضى والتفرقة بين القبائل عن طريق التقسيم العشوائي والتعسفي ودون مراعاة الجانب الانتربولوجي للمجموعات، هذا ما أدى إلى بروز حدود مصطنعة ، خاصة مع استقلال هذه الدول في بداية الستينيات، ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي بدورها خلقت مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول، ما جعل دول أفريقيا تتخبط في صراعات غير منتهية و يعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية حيث تبلغ نسبة تساقط الأمطار ذروتها في شهر أوت و يعتبر مناخ منطقة الساحل الإفريقي حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها مع إختلافات موسمية في هطول الأمطار¹ .

إن من المهم التأكيد أن العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل، فمعظم السكان في الساحل الأفريقي عبارة عن شبه بدو، حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي، فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس، في المنطقة فالتنوع الاثني والعرقى ألقى بضلاله هو الآخر على البناء الاجتماعي في المنطقة² حيث تضاعف عدد السكان في الساحل الإفريقي ، حيث كان العدد حوالي 18 مليون نسمة ما بين سنتي 1960 و 1985 و بلغ 36 مليون نسمة سنة 1985 ، و 41 مليون نسمة سنة 1994 و عدد السكان في هذه المنطقة رغم أنه تضاعف على مر السنوات إلا أنها تتميز بقلّة الكثافة السكانية في حين نجد تعدد إثني و قبلي، و لعل أهم مميزات منطقة الساحل الإفريقي نذكرها فيما يلي :

1-الكثافة السكانية الضئيلة:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بشساعة المساحة، بحيث تضم أكبر دولة عربية و افريقية مساحة وهي دولة السودان والتي كانت بمساحة تزيد عن 2.5 مليون كيلومتر مربع، أي قبل تقسيمها لتصبح هناك دولة جنوب السودان و التي عاصمتها جوبا، أما بالنسبة للدول الأربعة وهي مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد، فكل مساحة من

¹ - أمانة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر3 ، 2011

² شاكر ظريف، مرجع سابق، ص42

هذه الدول تزيد عن 1 كيلومتر وتبلغ مساحة الساحل الإفريقي ككل ب 7.323 كلم مربع وقد بلغ عدد السكان حسب إحصائيات 2008 بنحو 80 مليون نسمة وبكثافة سكانية % 11 في الكيلومتر مربع وتقدر هذه الكثافة بثلاث أضعاف من متوسط الكثافة السكانية في أفريقيا ب 32 نسمة في الكيلومتر مربع، وبثلاث مرات أقل من متوسط الكثافة السكانية في أفريقيا جنوب الصحراء وتقدر الكثافة خمس مرات أقل من متوسط الكثافة السكانية في العالم التي تقدر بنحو 49 نسمة/ كيلومتر مربع، ويمكن أن تصل الكثافة السكانية في الساحل الإفريقي خاصة في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ب 1 نسمة في الكيلومتر مربع¹

إن الأربعة دول المذكورة أنفا، تتميز بمظهر مشترك وعام، فبالنسبة للكثافة السكانية فهي جد منخفضة في المناطق الشمالية

موريتانيا وعاصمتها نواكشوط، حيث يصل عدد سكانها 680000 نسمة، حيث تصل نسبة الكثافة السكانية بواحد نسمة في الكيلومتر مربع، وتتميز موريتانيا بظاهرة جلية و هي البداوة أو البادية والتي تسيطر على مظاهر الحياة الاجتماعية فيها نسبة % 90 من دولة موريتانيا

مالي وعاصمتها باماكو، حيث بلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليون نسمة أي % 12 من نسبة السكان الإجمالية في مالي، ويتميز شمال مالي بقلة الكثافة السكانية

النيجر عاصمتها نيامي و تضم تعداد سكاني يقدر ب 900.000 نسمة أي % 6 من سكان النيجر ويتمركزون حول نهر النيجر، أو في أقطاب أخرى ، هناك كثافة سكانية عالية خاصة في مناطق مثل " زيندار ومارداي و"تويا" ونسبة التمدن في النيجر بلغت % 17 وهي الأضعف في هذه الدول، أما تشاد وعاصمتها نجامينا، بلغ عدد سكانها بنحو 800.000 نسمة أي حوالي % 8 من عدد السكان، حيث نجد كثافة سكانية عالية في جنوب البلاد أين تقع العاصمة نجامينا.

السودان فهي الدولة الوحيدة التي لا تشترك في هذه الخاصية حيث نسبة الكثافة السكانية متوسطة، أكثر ارتفاعا في الجنوب بسبب تواجد العاصمة الخرطوم والتي تضم 8 مليون نسمة، أي ما يعادل % 20 من نسبة السكان، أما "ميناء السودان" هي ثاني مدينة بعد العاصمة من حيث نسبة الكثافة السكانية ، بكثافة تصل إلى

¹ -علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم

العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998، ص4

500.000 نسمة أي نصف مليون نسمة، أما الجزء الشمالي السوداني أي من الشرق إلى الغرب غرب نهر النيل -فهي صحراء¹

كل هذه المميزات المتباينة بين دولة وأخرى والتي تتباين في نسبة الكثافة السكانية و تعداد السكان وهناك عدة مشاكل جيوبوليتيكية، وهذا راجع إلى التقسيم التعسفي لهذه الدول -خلال مؤتمر برلين 1884- 1885 والذي قسم دول المنطقة، وبالتالي أدى إلى تفكيك وتشيت القبائل، مع بروز نزاعات حدودية بين هذه الدول لبيبا وتشاد مثلا، وتختلف المجتمعات الساحلية وتنتشر من الأطلسي إلى حوض تشاد، و لكن يمكننا ملاحظة بعض السمات المشتركة والتي تبقى مستقرة عبر الزمان والمكان، حيث يقوم المجتمع في الساحل الأفريقي على هيكله صارمة، " نولد أحرارا أو عبيدا لنبقى كذلك طول حياتنا"، فلكل عائلة لها مكانتها المحدودة، وعلاقتها مع العائلات الأخرى قائمة على قواعد محددة، فلكل واحد إطاره الخاص ومكانته المحددة في المجتمع ، وهذا عبر انتمائه لسلالة معينة، ومن خلال تاريخ ومكان ميلاده، وينظم المجتمع نفسه من خلال عاملين يلعبان دورا أساسيا، العائلة و القرية، فالعائلة هي العنصر القاعدي في المجتمع ورغم ذلك فهي أكثر من وحدة اقتصادية، فهي وحدة ثقافية وكذلك ميتافيزيقية، وقبل أن تنتشر التعاليم الإسلامية كانت تحمل طابعا مقدسا ويمثل مجموع القرية المستوى الثاني وهو المكون من المجموعات العائلية التي يمكن أن تكون في بعض الأحيان غير متجانسة من الجانب الإثني أو الثقافي، لكنها تعيش مع بعضها البعض وتقيم مبادلات فيما بينها ومن هذا الجانب ، يمكن القول أن المجتمع الساحلي مجتمع مستعبد والعبيد هم الذين اختطفوا من مجموعة اثنية مختلفة خلال حرب وهم يلعبون دورا هاما في عملية الإنتاج، حتى وإن يكونوا المنتجين لوحدهم فقط حيث يشاركونهم في ذلك النساء والأطفال².

وعموما فان المجتمعات في الساحل الأفريقي مليئة بالتناقضات، حيث نجد التناقض بين الريف والمدينة وبين الأسياد والعبيد وبين الرحل والحضر إلى غير ذلك من التناقضات التي تؤثر على هيكل وتجانس المجتمع في الساحل، وهو ما ينعكس بالضرورة على شكل الدولة في الساحل الأفريقي، وبالتالي علاقتها مع دول الجوار.

2-التعدد الاثني أو الأعراق في الساحل الأفريقي:

تعتبر المنطقة الساحلية الأفريقية فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل أنماطا معيشية مختلفة أهمها :
الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال، والحضر الرعاة وهم مزارعون أصلا ويمارسون الرعي، ويمكن تقسيم المنطقة إلى قسمين:

¹-بويصلة، مرجع سابق ، ص 19

² -المرجع نفسه ، ص 20

القسم الشمالي والذي يقطنه البيض أما القسم الجنوبي فيقطنه السود، بالإضافة لذلك فقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية نتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان تربية المواشي و الزراعة، فرضت روابط من نوع آخر (مصاهرة)، وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب، لكن هذا لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق والتي غذاها الإستعمار الأوروبي الذي اعتمد على سياسة فرق تسد وفضل عرقا على آخر، إضافة إلى عامل الحدود المصطنعة التي أدت إلى اشتعال الكثير من الحروب والنزاعات الحدودية في ليبيا وتشاد حول إقليم أوزو ونزاع الطوارق..، ويمكننا التفصيل أكثر في الخريطة العرقية والاثنية في الساحل الأفريقي وهذا من خلال تقديم نماذج عن أهم الأعراق في الساحل الأفريقي وهي:

موريتانيا: يبلغ عدد السكان في موريتانيا حوالي 680.000 نسمة تشكل قبائل "المور" نسبة من عدد السكان الإجمالي، إضافة إلى السود الزنوج والذين يتواجدون على ضفاف نهر السينغال، حيث نجد أن قبائل المور هي التي تسيطر على مجالات الحياة، إضافة إلى سيطرتها على السود الزنوج، إذن موريتانيا تتميز بتنوع قبلي وعرقي يتراوح بين قبائل المور والعرب البربر والسود الأفارقة

مالي: تضم مالي حوالي 23 إثنية، وهي تتوزع على خمس مجموعات رئيسية "الموندنغ" وتضم أربعة اثنيات وهي "البامبارا والسونيك ومالينك وبوزو"، أما "البولس" وتضم اثنتين وهما: البولو والتوكولور إضافة إلى "الفولتا" وتضم ثلاث عرقيات وهي: البوبو وسين وفو و ميني أنكا أما الصحراويين وتضم ثلاث قبائل وهي "المور والعرب والطوارق وأخر عنصر أو اثنية مشكلة لدولة مالي وهي "السونغاي"، كما ان اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، إضافة إلى عدة لغات محلية مثل البامبارا.

النيجر: تتميز النيجر هي الأخرى، بتعدد وتنوع عرقي وإثني، حيث نجد قبائل، ففي الغرب نجد قبائل "الجرما والتي تمثل % 22 من مجموع السكان بعد قبائل "الهوسا والتي تمثل % 56 أي 32 من التعداد السكاني الإجمالي، بعدها نجد قبائل الطوارق والتي تمثل % 10 من السكان، ونجد أيضا إضافة لهذه الإثنيات أعراق وإثنيات أخرى مثل "كنوري و"فلنز والعرب و"التوبوس ونجد أن كل قبيلة أو إثنية تسيطر على مجال معين، فالجرما هم من التجار الصغار المزارعين، لكنهم يسيطرون أيضا على الجيش وعلى الحكم في النيجر، أما الهوسا فهم يسيطرون على الاقتصاد النيجري، باعتبارهم يمارسون نشاط التجارة، ليأتي بعدها قبائل الطوارق و الذين يمتنون حرف بسيطة، وهذا بحكم أنهم لا يتواجدون في السلطة النيجيرية، ما يؤدي إلى تمردهم ولغتهم هي الفرنسية إلى جانب لغة الهوسا¹.

¹ - المرجع نفسه , ص 21

تشاد: يوجد في تشاد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية منخفضة جدا في:

أولا المناطق الصحراوية أقل انخفاضاً في المناطق الساحلية وأكثر ارتفاعاً في المنطقة الشرقية أي مع الحدود السودانية التشادية حيث نجد (1 نسمة) في الكيلومتر مربع، أما في الجنوب فنجد (60 نسمة) في الكيلومتر مربع

أما الجزء الشمالي للبلاد في المنطقة الصحراوية نجد ما يعرف Borkou Ennedi Tibesti حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض في كمية تساقط الأمطار التي تقدر بـ 200 ملم، وفي بعض الأحيان منعدمة أي لا توجد أمطار، أما بالنسبة للثروات والموارد الزراعية فتتركز في الواحات، حيث يتمركز فيها حوالي نصف مليون نسمة ويمكن تقسيم السكان إلى قسمين:

شبه الحضر ونجد "الدوزا" و"البيليا" و"التيداتو ومنطقة البدو الحضر وفيها: قبائل "الانكاكازا والكوكوردا" المنطقة الثانية التي تكون المجتمع التشادي هي المنطقة الساحلية وتبلغ كثافة سكانها بـ 43% من سكان تشاد وتضم عدة مناطق: "الباتا والبيلتن" والتي تقع على الحدود السودانية، و "الواداي و فيرا و كأنام و سالامات" وهي مناطق محاذية للحدود لدولة أفريقيا الوسطى ومنطقة "شاري بيجيرمي"

السودان: استقل السودان في 1956 و 52% من سكان السودان هم من السود، و يمثل العرب 39% من نسبة السكان، يتشكل الشمال السوداني من قبائل البدو الرحل المسلمين و لكن ليس كلهم عرب مثل البيجا أما في الوسط فنجد قبائل السود مسلمين عرب ويتمركزون في جنوب "كردوفان" نجد في الجنوب المسيحيين، وتم تقسيم السودان إلى سودان شمالي و سودان جنوبي.

ويمكن القول أن التعدد العرقي في الساحل الإفريقي محدد أساسي لشكل دول المنطقة، باعتباره أن دول المنطقة لا يمكنها الارتقاء أو النمو إلى وحدة وطنية في إطار التعدد الاثني، باعتبار أن كل قبيلة تنقسم إلى عدة أثنيات ومنتشرة عبر حدود و دول أخرى مثل "الزغاوة" Zaghawae نجدها في السودان وحدود تشاد، إضافة إلى قبائل الطوارق Touareg المنتشرة على عدة دول منها الجزائر ومالي والنيجر¹.

3-الدين:

يعد المحدد الديني مشكلا في الدول الإفريقية خاصة الغربية منها كموريتانيا و النيجر حيث تتعدد الديانات

¹-المرجع نفسه، ص22

لقد دخل الإسلام إلى منطقة الساحل الإفريقي عبر منطقتين، فمن جهة دخل مع الفاتحين المسلمين القادمين من الشمال، ومن جهة أخرى من جنوب مصر عبر ليبيا، وفي كلتا الحالتين كان للتجار والقوافل التجارية الدور الكبير في انتشار الإسلام في المنطقة ويمكننا أن نأخذ عدة أمثلة وهي:

موريتانيا: إن المسألة الدينية في موريتانيا هي جوهرية لا نقاش فيها، حيث حدد الدستور الموريتاني الدين الإسلامي دين الدولة مع وجود حرية في ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين .

مالي: وتضم 94% من المسلمين و 2% من الوثنيين و 4% من الكاثوليك.

النيجر: ويضم 95% من المسلمين والباقي من الوثنيين والمسيح.

أما مسألة الدين في تشاد والسودان مختلفة، فتشاد لديها ازدواجية وهذا نتيجة الانقسام بين الشمال والجنوب حيث نجد في الشمال يتمركز فيه المسلمون، أما في الجنوب فنجد المسيحية فالتشاد نصف سكانه يدينون بالإسلام والثلث بالمسيحية أما الباقي فهم وثنيين

أما بالنسبة للسودان فهو الآخر مقسم إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي منقسم بين الكاثوليك والبروتستانت ويمثل المسلمون ثلثي عدد السكان في السودان , وتم تقسيم الجنوب وانفصاله عن الشمال لأبعاد دينية ساهمت بشكل كبير في التمييز عن الشمال. ونتيجة لهذه التناقضات الموجودة في المنطقة، فقد امتزج الإسلام بالعادات الأفريقية وأصبح هناك ما يمكن تسميته بإسلام أفريقي أو مؤفرك *Africaines* ويتمثل عادة في الطرق التي تلعب دورا كبير في المنطقة والتي استطاعت أن تتكيف مع عادات الشعوب الأفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع والكثيف وتعتبر الطريقة التيجانية إحدى الطرق الدينية التي تعرف انتشارا واسعا في منطقة الساحل الإفريقي، وتلعب دورا فعالا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية¹

4-الإشكال اللغوي في منطقة الساحل الإفريقي:

إن تحديد الخصائص والمميزات الجيوبوليتيكية التي يتميز بها الساحل الإفريقي من حيث تعدد الإثنيات و اللهجات، فكل دولة لها رموز لغتها وأبجدياتها، لكن هذا لا يمنع من وجود لغة رسمية لكل دولة بالرغم من التعدد الإثني والتنوع اللغوي، فمثلا في موريتانيا اللغة العربية هي اللغة الرسمية، هذا الى جانب وجود عدة لغات و لهجات محلية مثل "البولر والسونيك والوولوف أما في مالي فنجد إلى جانب اللغة الرسمية وهي اللغة الفرنسية عدة لغات مثل "البامبارا و السونغاوي أما النيجر فهي الأخرى تعاني من التعدد اللغوي فإلى جانب اللغة الفرنسية التي أقرها

¹ -عشوي، مرجع سابق، ص24

الدستور النيجري كلغة رسمية نجد أن % 60 من السكان يتكلمون لغة "الهوسا إضافة إلى" الجرما والبولو الكانوري

أما بالنسبة إلى تشاد فهي مختلفة جدا، حيث يتميز هو الآخر بتعدد لغوي وإثني، حيث نجد أن كل جماعة إثنية لها لغة خاصة بها وكل جماعة إثنية مقسمة إلى إثنيات وبالتالي إلى عدة لغات مختلفة تمثل كل إثنية، وهذا ما يولد صعوبة في الاتصال بين الجماعات وبالتالي إلى عدم الإحساس بالانتماء الوطني واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية والتي أضيفت في نص دستور 1993 كلغة ثانية إلى جانب الفرنسية، وفي السودان اللغة العربية هي اللغة الرسمية، حيث نجد ثلثي السكان يتحدثون باللغة الإنجليزية، ويمكن أن نجد في السودان أكثر من 200 لغة و لهجة كالدينكا في الجنوب خاصة أن معظم سكان الجنوب رفضوا الدين الإسلامي كدين لهم، إضافة إلى معارضة السلطة المركزية خاصة مع الحروب الأهلية التي تعرفها¹

5- النشاط أو الحركة الديموغرافية في الساحل الأفريقي:

تتميز الدول الخمسة مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والسودان بمجموعة من المميزات وهي: تتميز بنمو ديمغرافي كبير حيث يتراوح ما بين 2% إلى 3% في مالي والنيجر وهذا بحسب تقديرات 2008، وهي نسبة عالية مقارنة بالنمو الديمغرافي - المتوسط العالمي المقدر 1.2 % وهذا النمو راجع إلى نسبة الخصوبة المرتفعة في هذه المنطقة و التي تتراوح بالنسبة للمرأة الواحدة ب 4 إلى 5 أطفال في السودان، أما في النيجر فتتراوح ب 7 أطفال للمرأة الواحدة، لكن تعاني هذه الدول من جهة نسبة الوفيات المرتفعة لدى الأطفال، حيث تتراوح ب 77 وفاة لكل 1000 مولود ونجد هذه النسب مختلفة فمثلا في موريتانيا تقدر النسبة ب 77 مولود لكل 1000 مولود، وتشاد ب 106 وفاة لكل 1000 مولود ومالي والنيجر بنسبة 191 وفاة لكل 1000 مولود، إضافة إلى الوفيات التي تحدث على مستوى الأطفال الجدد و النساء الحوامل²

وتنخفض معدلات التغطية التحصينية ضد الحصبة والدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي في عدد كبير من هذه الدول، كما ترتفع نسبة الإصابة بأمراض عديدة خاصة الطفيلية منها والمعدية - كالايديز والملاريا- وهذا ما يؤثر على متوسط العمر³.

¹ - المكان نفسه

² - بويصلة، مرجع سابق، ص 24

³ - محمد علي بدر عزيزة، استنزاف الإنسان في أفريقيا... الفقر و المرض و النزوح، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007

بالرغم من الأزمات التي تعرفها المنطقة النمو السكاني لم يتوقف من الزيادة ومن المتوقع أن يبلغ 187 مليون سنة 2050 في حال توفير الشروط الملائمة .

إن أهم المشاكل التي تتعرض لها منطقة الساحل الأفريقي هي سوء التغذية والمرتبطة بعدة أسباب كامنة منها أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، فالجماعة في هذه الدول هي رهان جيوبوليتيكي تستعمله الدولة من أجل إضعاف شعوبها، وبالتالي عدم مطالبة الشعب بالحقوق السياسية، إضافة إلى انتهاج بعض الدول والحكومات إلى سياسة التجويع وذلك من أجل الحصول على معونات ومساعدات دولية وهذا منذ الاستقلال، حيث تعتمد معظم الدول الأفريقية إلى إعطاء ظاهرة المجاعة أو ما يعرف بانعدام الأمن الغذائي بعدا سياسيا، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من المجاعة:

مجاعة حقيقية: حيث تعتمد الدولة إلى التنكر لهذه الفئة التي تعاني من المجاعة، خاصة إذا كانت هذه الفئة هي من الأقلية غير المرغوب فيها وبالتالي تعمل على إضعافهم.

مجاعة تخلق الدولة: وهذا من أجل الحصول على مساعدات ومعونات، كما تعمل على تضخيم الأرقام من أجل الحصول على قدر أكبر ممكن من المعونات الاقتصادية والغذائية و هذا من أجل تعزيز تواجدتها ومكانتها في السلطة.

مجاعة ظاهرية: هنا تعمل الدولة على إظهار الحقائق التي تتعلق بالمجاعة من حيث الأرقام الحقيقية بهدف الحصول على مساعدات من أجل إعانة المصابين كل هذا بسبب الانقسام العشوائي للحدود

6- الهجرة في الساحل الأفريقي:

حسب تقديرات البنك العالمي لعام 2005 فإن 3% من 100.000 من الموريتانيون يهاجرون إلى عدة مناطق داخل أفريقيا وخارجها ويمكن تقسيمها إلى أربعة مناطق جغرافية وهي:

نحو أفريقيا الغربية: وتضم كل من السنغال ونيجيريا وغامبيا.

نحو أفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية.

نحو أوروبا وتضم كل من فرنسا وإيطاليا.

نحو أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

أما مالي حيث تعاني من مشاكل الهجرة أكثر من الدول الأخرى حيث تعرف هجرة داخلية أي ما بين الدول وهجرة دولية، حيث بلغ عدد المهاجرين 1.2 مليون مهاجر مالي أي ما يعادل 9% من السكان ونجد أن المهاجرين أو حركة الهجرة الداخلية تراوحت بين 50.000 خاصة تجار الساركولي والذين يهاجرون إلى أفريقيا

الوسطى أما بالنسبة للهجرة الدولية فيتجه معظمهم إلى فرنسا وإيطاليا و حسب تصريحات وزارة فرنسية أن نسبة المهاجرين الماليين الموجودون بطريقة غير قانونية، فتقدر ب 50 الف شخص في عام 2009 أما أهم الدول التي يهاجر إليها الماليون فهي النيجر الغابون و كوت ديفوار والسنغال و نيجيريا و بوركينا فاسو وفرنسا. أما النيجر فحسب البنك العالمي لديه ما مجموعه من المهاجرين 438 الف مهاجر أي 3% من السكان، ونجد في النيجر منطقتين يهاجر إليها السكان الأولى و هي الطريق للهجرة نحو الداخل وتضم دول أفريقيا الغربية كوت ديفوار وبوركينا فاسو والسنغال , أما الطريق الثاني فهو الهجرة نحو الخارج و يضم كل من فرنسا و إيطاليا ونجد أن معظم النيجريين يمتلكون للجنسية إضافة إلى الإقامة لأكثر من 124 ألف مقيم في أفريقيا الغربية وتنظر حكومات هذه الدول إلى الهجرة بطريقة ايجابية من خلال تخفيف العبء على الحكومة خاصة في فترات العصيان المدني والثورات، إضافة إلى أن الجيل الجديد من الشباب لا يحتج على السلطة المركزية لهذه الدول¹.

المطلب الثاني: الموارد في الساحل الإفريقي

1- النفط في الساحل الإفريقي

لم تكن القارة الأفريقية في فترات الإحتلال الأوربي التي شهدتها تشتهر بثروتها النفطية التي تعرف بها حاليا إذا ما استثنينا بعض الدول التي تم فيها اكتشاف البترول في الخمسينيات مثلا الجزائر فان غالبيتها إنما اشتهرت وبغض النظر عن ظاهرة الاسترقاق, بثرواتها المعدنية وبمناجم الذهب والماس فيها، وهي الثروات التي كانت تتنافس لأجلها دول أوروبا الاستعمارية ، أما النفط فانه لم يكن يحظى بنفس المكانة والأهمية التي يحظى بها حاليا لدى المجتمع الدولي، فإلى جانب قلة الحاجة إليه حيث كانت الحاجة إليه في فترات محدودة، كما أن العالم كان لا يزال حينها على عتبة نهضته الصناعية الكبرى، ونظرا لانتفاء التنافس الدولي عليه حينئذ مقارنة بما هو عليه الآن، فان النفط و الغاز لم يكونا حاضرين كمادة محل الصراع والمنافسة في الصراعات و النقاشات الدولية خلال هذه الفترة، لأمن قبل دول أوروبا وأمريكا لاسيما وأن أمريكا التي حفرت أول بئر لها عام 1859 والذي أعقبه إنتاج لها منه في عام 1862، لم تكن في حاجة إلى البحث عن مصادر خارجية وكانت تكتفي حينها بالاعتماد على احتياطياتها النفطية الضخمة²

¹ - بوبصلة, مرجع سابق, ص25_26

² أعمر بوزيد, الجزائر في استراتيجية الناتو الجديدة بحوض المتوسط, جريدة البيان, العدد 51, 10_16. 12. 2005/

2- أهمية نفط الساحل الإفريقي

لكن مع بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة وظهور منافسة بين الدول، ومن أهم محاور تلك المنافسة الدولية هي السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال السنوات الأخيرة¹ خاصة مع الاكتشافات الجديدة التي مست العديد من المناطق في أفريقيا مثل خليج غينيا أنغولا والغابون والكاميرون، ضف لهذه شهدت منطقة الساحل الإفريقي عدة أشغال للتنقيب عن مصادر جديدة للذهب الأسود منها مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والسودان.

وبين من يرونه فرصة لإعادة الاعتبار للقارة الأفريقية، كفاعل ومؤثر في النظام العالمي، ومن يرونه مدخلا جديدا للرأسمالية العالمية لتواصل استغلالها لثروات افريقيا، لكن يدور الجدل حول النفط الإفريقي الذي فرض نفسه بقوة على أجندة العالم في السنوات الخمس الأخيرة، لاسيما في ظل تعطش القوى الصناعية لتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حتى تواصل نموها الاقتصادي.

وما يزيد النفط الإفريقي أهمية على الصعيد العالمي، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوى إنتاجه واحتياطه والإكتشافات الجديدة في وسط و غرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم يشهدها من قبل، مما يؤثر في الاقتصادات الرأسمالية التي تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين اللتان تحتلان المركزين الأول و الثاني على التوالي في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي²

وفي الوقت نفسه، فإن النفط الإفريقي قد يمثل أملا للقارة الأفريقية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة أنه مصدر جيد للنقد الأجنبي لدعم الإستثمارات والتنمية، ولكن الكثيرون يرون أن ذلك الأمر صعب المنال، ما لم تتحقق شروط الحكم الرشيد في أفريقيا، ومن أبرزها الديمقراطية الحقيقية والشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والمسؤولية أمام الشعب

إن النفط الإفريقي يستلزم رؤية وطنية و قارية للتعامل مع هذه الثروة حتى لا تذهب كسابقاتها من الثروات ليصب بعضها في أيدي نخبة إفريقية محدودة .

¹ عمرو عبد العاطي أمن الطاقة .. تكلفة عسكرية متصاعدة , السياسة الدولية، المجلد 45 ، العدد 180 , افريل, 2010 ، ص181 .

² -خالد حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة توتر جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، العدد164 , 2006ص,86.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية

بمنطقة الساحل

الأهمية التي تحوز عليها منطقة الساحل الإفريقي جعلتها عرضة لعدة تهديدات إضافة لعدة مشاكل داخلية تواجهها تسبب لها توتر وعدم استقرار وهاجس أمني يطال كل دولها .

أصبحت منطقة الساحل تواجه أكثر من السابق العديد من التهديدات الأمنية التي تؤرقها وذلك لعدة خلفيات وأسباب منها داخلية تشمل الاختلاف الحضاري والتعدد الوثني كذلك مشكلة الانصهار في هذه المجتمعات وهشاشة العدالة التوزيعية الاجتماعية والاقتصادية كل هذا أدى إلى تفشي الأخطار الحديثة و بروز العديد من التهديدات إضافة إلى هذا تواجه اليوم المنطقة مشكلة كونها منطقة تنافس لبعض الجهات الأجنبية منها الطرف الأمريكي والفرنسي والصيني , هذه العوامل والدوافع التي تمس باستقرار المنطقة يدفع بها إلى القيام بعدة وسائل واستحداث طرق لمواجهة هذه التهديدات والحفاظ على أمنها .

المبحث الأول: مقارنة جيو-أمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

على المستوى الأمني تعرف منطقة الساحل الأفريقي حالة غير مسبوقة من التردّي الأمني، نتيجة، ليس فقط للنزعات التقليدية في المنطقة، ولكن أيضا من خلال بروز مؤشرات جديدة على مسرح العمليات تبرز مدى خطورة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة ومجتمعاتها على حد سواء. فالأمن الغذائي، التدهور البيئي، الفقر، الأمراض الفتاكة، النزاعات الداخلية كلها تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة والجديدة التي أفضت إلى أمن معقد في المنطقة نتيجة تداخل وتفاعل مختلف هذه العوامل والتي أفرزت بدورها مجموعة من العضلات الأمنية الأساسية¹.

في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " بن كي مون " عن الحالة في الساحل الإفريقي في 14 جوان 2013، أكد على منطقة الساحل الإفريقي من بين المجالات الهشة في العالم نتيجة تحديات الأمن التي تنعكس في الانخفاض الكبير في قدرات توفير الخدمات الأساسية بأسلوب فعال، و تعزيز المشاركة السياسية و حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنامي النزاعات المسلحة و الأنشطة الإرهابية و الإبتجار غير المشروع و ما يتصل به من جريمة منظمة، مما أدى إلى انعدام الأمن و الاستقرار أكثر الدول خاصة في مالي و النيجر، التشاد و بوركينا فاسو²، انعكس بدوره على مستويات التنمية و خلق تحدي إنساني حقيقي أين تقدر 1.3 مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي و أكثر من 1.4 مليون طفل معرض لمخاطر سوء التغذية الحادة، و تزايد حدة اللاجئين من مالي، ليبيا، غانا و النيجر، خاصة مع توسع الفشل الدولاتي المصدر إلى الجزائر³.

المطلب الأول: المسببات الحركية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يمكن ان نبين اهم المسببات الحركية للتهديدات الامنية في النقاط التالية:

- التركيبة الاجتماعية المفككة، قبليا، إثنيا و عرقيا مما جعل من مستوى التجانس الإجتماعي ضعيفا و حركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما أنتج العديد من الأزمات مثل أزمة دارفور، الطوارق...

¹ - برقوق ، مرجع سابق ، ص 2 .

² - مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، جوان 2013، ص4.

³ - وزارة التنمية و التعاون الدولي الإماراتية، تقرير حول أزمة الساحل، الإمارات العربية، 20-9-2013، ص1.

- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية عقب الاستقلال لم تراعى فيها الحدود الانتروبولوجية للمجتمعات المحلية في عملية البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهورية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل¹
- هشاشة العدالة التوزيعية اجتماعيا، إقتصاديا و سياسيا مما أنتجت وضعيات أزموية من الإحباط السياسي و ساهمت في حركات للتمرد و العنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للإستفادة من إيرادات اليورانوم، و مطالبة الحركات الانفصالية الإستفادة من عائدات النفط في نيجيريا...)²
- غياب و ضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظام الإجتماعي و السياسي، مع انتشار الفساد السياسي، و ضعف الأداء المؤسساتي في ظل ضعف الأداء الديمقراطي.
- ضعف الأداء الإقتصادي، كثرة الأزمات البيئية، انتشار الفقر المدقع، أنتج أكثر من مليونين ضحية في 2010 و 2011.³
- تعيش دول الساحل مديونية كبيرة، و تبعية إقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هياكل إنتاجية حدودها (زراعة و تعدين)، وفي الغالب بطرق تقليدية، مع العلم أن كل هذه الدول تصنف ما بين الدول الأقل نموا في العالم، و النيجر آخرها على الإطلاق.
- تأثر الساحل بالكوارث الإنسانية، الناتجة عن كثرة النزاعات و الحروب الداخلية أو البيئية في منطقة الساحل الكبرى، مثل النزاع في أنغولا، سيراليون، جنوب السودان، فيمكن القول على أن منطقة الساحل تعيش في حالة متقدمة من اللأمن.
- تفاقم التهديد الأمن البيئي، بسبب الهشاشة البيئية، و نقص آليات المقاومة خاصة حالات الجفاف و التصحر، و ما ينجم عنها من أمراض، مجاعات، هلاك المواشي و المحاصيل، جراء ظاهرة الجراد التي تميز الساحل الإفريقي.⁴

¹- برقوق، مرجع سابق، ص14.

²- Mahdi Tadj, Enjeux ouest-Africains :vulnérabilités et Facteur d'insécurité au sahel ,club de Sahel et de l'Afrique l'ouest,n4,2010 ,p4.

³-حكيمة علائي، " طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، ملتقى دولي، المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (قلمة: جامعة 8ماي1945، 24،25 نوفمبر 2013.

⁴- برقوق، مرجع سابق، ص5.

- توسع حركية و نشاطات الجماعات الإرهابية، مما فرض سيادة الانتشار العسكري من طرف الو.م.أ وفرنسا للقضاء على نشاطات الجماعات الإرهابية و حماية مصالحها، و هو ما ظهر جليا من خلال التدخل الفرنسي في مالي وإفريقيا الوسطى.

- ميوعة الحدود في منطقة الساحل الإفريقي و عدم قدرة الدول على مراقبة الأنشطة الإجرامية على مستوى هذه الحدود.

- تعثر معظم تجارب التحول الديمقراطي لدول الساحل و ذلك لعدم توفر الشروط الموضوعية و الإجرائية التي تعيق الانتقال كتوفر حد أدنى من الثقافة السياسية، ووجود إجماع نخبوي حاسم و غير متردد حول الخيار الديمقراطي، بالإضافة لتوفر حد مقبول من الرخاء الإقتصادي للمواطنين يحفظ المسار الديمقراطي، و أخيرا التأثير بالحيث الخارجي الداعي لمساعي التحول للحكم الديمقراطي.

- التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي و الذي أبرز جبهات الصراع الدولي المصلحي، و أهم جبهات التنافس خاصة بين فرنسا و الو.م.أ و الصين، نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يوليها الأطراف للمنطقة، إلى جانب تحديات الموقع الجغرافي و آثاره على الأمن الإنساني، وعليه كانت هذه الدوافع أبرز المسببات الحركية التي أدت لتزايد حدة التحديات الأمنية و خاصة التقليدية¹.

المطلب الثاني: طبيعة التحديات والمخاطر الأمنية في المنطقة

تواجه منطقة الساحل الأفريقي مجموعة من التحديات والمخاطر الأمنية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل تفاقم الحركات المسببة لها.

1. تهديدات تقليدية

وهي تهديدات متمثلة في خطر الانفصال الكامن والمشكلات الأمنية عبر الحدودية المترتبة عنه، وهو تخوف مشروع، وله ما يبرره، نظر للطابع الإثني عبر الوطني الذي يميز البناء الاجتماعي لدول المنطقة، فنجد في مالي مثلا البامبارا Bambara، السونغاي Songhai، البولس Peuls، الكانوري Kanouri، الطوارق Touarg (والعرب)،

وفي النيجر (الهاوسا Haoussa، الجرماما Djermala، الفولاني، السونغاي، البولس، الكانوري، الطوارق (والعرب)².

¹ - مؤسسة كارنيغي للسلام، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الفرار من الآخر، واشنطن، سبتمبر 2012، ص12.

² -عمار جفال، " وجهة نظر حول طبيعة التحديات على الحدود الجنوبية للجزائر"، العالم الاستراتيجي : مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع7 نوفمبر 2008 ص10.

وفي ظل هكذا تركيبة مجتمعية في المنطقة فإنه من الصعب جدا تحقيق استقرار محلي مع وجود حالة من عدم الاندماج الوطني في المجتمع، خاصة مع نشاط أزواد الطوارق في مالي والنيجر، ولا أدل على ذلك من إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد انفصال شمال مالي لأنها منطقة شعب الأزواد كما تقول. وبالتالي فالامتداد الإثني والقبلي على المنطقة يشكل تهديدا رئيسيا لاستقرار المنطقة وما جاورها . وما يغذي ويعمق من ذلك التخوف، وما يترجم، أيضا، حالة عدم الاندماج الوطني والتفكك و التمزق المجتمعي في المنطقة، هو ذلك العدد الكبير من الحركات الانفصالية في بعض دول المنطقة وعلى رأسها ماي والنيجر.

ففي مالي تظهر حركات التمرد ابتداء من العام 1964، حينما برزت¹:

__ "حركة الطوارق للمقاومة" (Mouvement de la résistance Touareg)

__ "الحركة الشعبية لأزواد" (Mouvement populaire d'azaouad)

__ "الجبهة الإسلامية العربية لأزواد" (Front Islamique Arabe de l'Azaouad)

__ الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

أما في النيجر فقد ظهرت²:

__ "جبهة تحرير الأبير والأزواد" (Front de liberation de l'Air et l'Azaouad)

__ الحركة الثورية العسكرية من أجل تحرير شمال النيجر

(Revolutionnaire de Liberation du nord niger Armée)

__ تنسيقة المقاومة المسلحة (Coordination de la Resistance Armée)

__ الحركة النيجرية من أجل العدالة (Nigeren's Movement for Justice) فيفري 200.

تعكس مشكلة بناء الدولة في الساحل الإفريقي أحد الأوجه الرئيسية للتحديات الأمنية كونها تشكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة.

¹ - مادي ابراهيم كاتي ، الأزمة السياسية في مالي، " آفاق أفريقية " ، ع ، 36، 2012 ، ص ، 111 .

² حمدي بشير محمد علي ، أثر مشكلة الإدماج على عملية التحول الديمقراطي ، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص 6 أنظر على الرابط التالي :

أولاً: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية و الاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في دول منطقة بشكل أوجد صراع على السلطة، و ذلك بممارسة جميع أشكال العنف عبر حالات الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية و الحروب الأهلية المتكررة¹. ويمكن لنا أن نوضح أبرز الأزمات التي حالت دون بقاء الدولة بالمفهوم الحديث في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

- **أزمة الشرعية:** و تظهر بصورة جلية في كافة دول المنطقة بمستويين، يرتبط أولهما بما يسمى بأزمة الشرعية السياسية، و التي تتجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة و التي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي و التطور الاقتصادي و قضايا الديمقراطية، أما المستوى الثاني فهو يتميز ب بروز " أزمة الشرعية الدولية " كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة، و ما يبرر ذلك هو تدخل العديد من الدول الأوروبية و الو.م.أ في الشؤون السياسية الداخلية كالمشروع الفرنسي و الأمريكي في المنطقة².

- **أزمة بناء الدولة القومية:** و تظهر خاصة استبدال العصبية تجاه الدول نحو القبيلة أو العرق بسبب غياب التنمية السياسية و التربية الوطنية، و تدني مستوى الوعي الفكري و السياسي لدى الكثير من النخبة السياسية، هذا إلى جانب أسباب أخرى مثل الفقر، الجهل و هجرة العقول³.

- **أزمة التكامل و الاندماج:** ظهرت في ظل عجز النظم السياسية الإفريقية على خلق و بناء الدولة الوطنية و عجز تلك الأنظمة على التعامل مع الواقع المجتمعي، ما أدى لبروز موجات عنف سياسية، فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها بل أصبحت مصدراً من مصادر الأمان، وهو ما يعبر عنه بالمأزق (المعضلة) الأمني المجتمعي⁴.

- **أزمة الفشل الاقتصادي:** تعكس أزمة التنمية في إفريقيا أحد أهم مداخل التهديدات الأمنية في المنطقة، وهو ما أوجد حالة الغياب العدالة " اللاعدالة الاجتماعية في شكل حلقة مفرغة أبطت المجتمعات الإفريقية رهينة أزمات، فمنطقة الساحل الإفريقي عموماً تتميز بمستويين اقتصاديين مختلفين و هما اقتصاد معيشي و اقتصاد تبادل، فالنوع الأول موجه لإنتاج غذائي لكفاية حاجة السكان و الثاني للتصدير.

¹ عبد الرحمن حسن حمدي، إفريقيا: التحديات و المستقبل، الإسكندرية: دار النجاح، 2003، ص ص14-15.

² محمد بشير حامد، الشرعية السياسية و ممارسة السلطة، دراسة في التجربة السياسية المعاصرة، المستقبل العربي، 1998، ص ص36-46.

³ عادل مجاهد الشريحي و آخرون، أزمة بناء الدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011، ص 245.

⁴ عادل زقاع، "إعادة صياغة الأمن"، www.geoties.com/Adelzeggah/Recon1.html، (14.04.2015).

- إخفاق مشروع الدولة الوطنية الإفريقية في تفعيل الحس القومي: لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستقلال إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على الترابط لأنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية لاسيما سياسات القمع والإكراه، كما أن مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب و النقابات حرمت من فرض التعبير عن نفسها¹، و يبرز ذلك في منطقة الساحل من خلال شخصنة الدولة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة، و إلغاء المعارضة بكل مظاهرها و تجاهل دورها إضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات²

- السياسات الاستعمارية و العديد من المتغيرات الخارجية: كان لها الأثر البارز من خلال توظيف البعد الإثني العرقي كمنطلقات و أهداف للصراع، مثل توظيف فرنسا للأقلية الترقية في مالي، و كذلك السياسات الإسرائيلية في جنوب السودان و دارفور.

ثانيا: معضلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتلي الخريطة الإثنية المجتمعية لمجتمعات دول الساحل الإفريقي من أهم التركيبات تنوعا و خصوصية، و تعد أحد أبرز مداخل عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة لكونها دافع و هدف في نفس الوقت لتحقيق الذات، و إبراز العداء للآخر، فحسب المفكرين " grettz shills " و " walker conner " فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للاختلافات في الهوية الذي يتجلى في متلازمة " نحن ضدهم " .³

2-التحديات الجديدة :

تظهر منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من الخطاب الأمني نتيجة لمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي:

- _ التواجد الإرهابي في المنطقة .
- _ انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة .
- _ هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فيها.

وهي التحديات التالي بيانها:

¹-حسن حمدي، مرجع سابق،ص8.

² حكيمة علالي، مرجع سابق

³ -william Guininghan , theoretical Framework for conflit Resolution , www.og guininghan-html1074

أولاً: الإرهاب و الجريمة المنظمة

لقد أدت الديناميكية التي عرفتتها المنظومة الدولية على مستوى الفواعل من بروز تهديدات جديدة على مستوى الظواهر الدولية من خلال التحولات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و طبيعة تأثيرها على مصادر الأفراد و الجماعات و الحكومات، إلى فسخ المجال أمام المختصين في الشأن الإفريقي و الساحلي باعتبار الإرهاب الدولي و الجريمة العابرة للحدود التي امتدت نشاطها إلى المنطقة هاجسا أمنيا حقيقيا لدول المنطقة¹.

و تزامنا مع مطلع الألفية الجديدة تصاعدت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل واضح بداية من الجزائر التي عانت عشرية سوداء حتى تبني مشروع المصالحة الوطنية الذي كان سببا في تراجع العمليات الإرهابية، رغم ذلك لم تستجب الجماعة السلفية للدعوة و القتال المشروع، ووسعت أهدافها إلى المناطق الصحراوية لتشمل دولا أخرى في الساحل الإفريقي و الصحراء و المصالح الغربية².

و جاء اعتلاء " عبد الملك درودكال " الملقب " بأبو مصعب " قيادة التنظيم، و كانت البداية اختطاف السياح في صحراء الجزائر سنة 2003 و التي قادها المدعو "البارا" و حصوله على فدية قدرها أكثر من 4 ملايين أورو من الحكومة الألمانية، مقابل إطلاق سراحهم، مما سجل هذا الحدث رغبة الجماعة في التحول و الخروج من الدائرة المحلية الضيقة، خاصة بعد انحصار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات الداخلية و تضيق الخناق من الجزائر و الملاحظات الدولية³. و يضاف على ذلك الأهمية التي تكتسيها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة اعتبارا للتموقع و التنقل السهل و اختراق الحدود البرية الجزائرية الجنوبية و مالي النيجر دون إغفال البعد الإستراتيجي و الإقتصادي للمنطقة لما توفره من عوائد الغاز، النفط و السيادة.

و في نفس السياق تعددت العمليات الإرهابية بوتيرة كبيرة، أين سجلت إحصائية 2013 أن الهجمات الإرهابية في المغرب العربي و الساحل تفاقمت بشكل مقلق بنسبة 60% عن سنة 2012، و بلغ مجموعها 230 حادث للمنطقة، وهو أعلى مجموع سنوي في المنطقة على مدى 12 سنة، حيث ارتفع من 11 سبتمبر 2001 أكثر من 600%⁴.

¹ - Thomas Baggar, Security in The Sahael : call for Articles ? www.Atlantic-community.org (10-04-2015).

² - ظريف، مرجع سابق، ص ص 95،96.

³ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005)، ص 59.

⁴ yonah alewander, terrorism in north africa and the sahel in 2013 ,international center for terrorism studies and the potomac institute for policy studies, 2014, pp05-08.

هذه التهديدات الإرهابية في المغرب العربي و الساحل تكشف عن بيئة التهديد الأمن الجيوسياسية المتغيرة، على اعتبار أنها أخطر التحديات الإستراتيجية الإقليمية الأوسع ضمن " قوس عدم الإستقرار "، وهذا ما أكده إجتماع مجلس الأمن في جلسة خاصة مارس 2013، أين حذر من أن " قوس عدن الإستقرار " تمتد عبر مناطق الصحراء و الساحل¹، و إذا تركت لحالها يمكن أن تحول القارة إلى أرض خصبة للمتطرفين و نقطة انطلاق هجمات إرهابية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم.

هذا الصعود الكبير في مستويات التهديدات العبر قومية، تبعته في نفس الوقت حركة كبيرة في معظم أشكال الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الأسلحة، المعادن الثمينة، الآثار، غسيل الأموال، أنواع الحيوانات... نتيجة ارتباطها في كثير من الأحيان بالغموض و التمويه الذي تمارسه النخب المحلية من جهة، و من جهة أخرى كثيرة هي الصلات بين العصابات الإجرامية و قوى نافذة في السلطة و تصبح الأموال الطائلة لهذه الفواعل الإجرامية العابرة للحدود وسيلة لشرعنة النشاطات المشبوهة في أكثر من دولة، و نتيجة للأزمات الاقتصادية و الفشل الدولاتي، غياب التنمية، التكالب الدولي على المنطقة خاصة مع الشركات العابر وطنية و التحالف الإثني معها نهاية بالفشل الأمني، المرتبطة تاريخيا بظاهرة الوسيط، فقد أخذت الجريمة المنظمة العابرة للحدود على عاتقها في منطقة الساحل امتداد أو نشاط كبير بين الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينا فاسو و السودان، حيث تبرز تجارة المخدرات كأخطر النشاطات غير الرسمية التي أخذت موقع هام في تجارة المنطقة، و ساهم القرب الجغرافي من مناطق الإنتاج و عبور المخدرات إلى إفريقيا جنوب الصحراء، زيادة إلى ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا و فسادها، و بين الحروب و الانكشاف الأمني في تقاوم التأثير السلبي للمخدرات على الأمن المجتمعي في منطقة الساحل.

زيادة على تجارة المخدرات، يعتبر النشاط الإجرامي الذي أخذ بعد جغرافي هائل في المنطقة و الاتجار بالبشر كإشارة واضحة للأرباح المالية التي يجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة الوطنية²، حيث يوظف الأطفال و النساء في الاسترقاق الجنسي و العمل الرخيص و الحروب و التهريب خاصة في مالي، النيجر، تشاد و بوركينا فاسو، و يستشهد هذا النوع من النشاطات نمو سنوي بمعدل 32 بليون دولار، وما يدعم هذه التهديدات و يوفر الضمانات لانتشارها بشكل كبير في منطقة الساحل الإفريقي هو استعمال الأسلحة و تهريبها و استيرادها عبر حرية تنقل الأشخاص، و الأزمات السياسية (ساحل العاج، إفريقيا الوسطى، ليبيا)، و هذا على طول

¹) loc.,cit, pp8-9.

²-ظريف، مرجع سابق، ص98.

الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي إلى دول غرب إفريقيا ثم صعودا نحو المغرب العربي¹. على مستوى عدد الجماعات الإرهابية نجد أنفسنا أمام جماعات إرهابية رئيسية، والمتمثلة في:

ـ تنظيم القاعدة في بلاد الإسلامي

برزت الظاهرة الإرهابية على مستوى الساحل الأفريقي مع مطلع الألفية الجديدة في أعقاب الحوادث الإرهابية التي وقعت في هذه المنطقة، وكان من أهمها اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صيف عام 2013 في صحراء "تمرنست" على يد الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية²، والتي تعتبر أول من أسس للإرهاب عبر منطقة الساحل الأفريقي، بتحويلها في سبتمبر 2016 إلى تنظيم إقليمي ذي ارتباط عالمي بعد تغيير اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلادنا المغرب الإسلامي"، هذا الأخير الذي اتخذ من منطقة الساحل وبصورة أدق شمال مالي ملاذا آمنا ومنطلقا له للقيام بعملياته الإرهابية على تعددها وتنوعها³.

ـ جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

يبدو أن منطقة الساحل لن تتحمل أعباء تنظيم إرهابي واحد فقط، فإلى جانب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، تم الإعلان في أكتوبر 2011 عن "جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، عندما نفذ عناصر تابعين لها ثلاث رهائن غربيين (إسبانيين وإيطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة "تندوف"، وهي جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد نفذت هذه الجماعة هجوما انتحاريا على مقر الدرك الوطني لمدينة تمراست جنوب الجزائر في شهر مارس 2012. كما تبنت هذه الجماعة عملية اختطاف القنصل الجزائري "بوعلام سايس" وسبعة من معاونيه في "غاو"، إحدى المدن الثلاث الكبرى التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية في شمال مالي، وهي العملية التي تمت في الخامس من شهر أبريل 2012.

¹ - نبيل بوبية، الأمن في الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الغربية، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد الدراسات و البحوث العربية، 2009، ص 87.

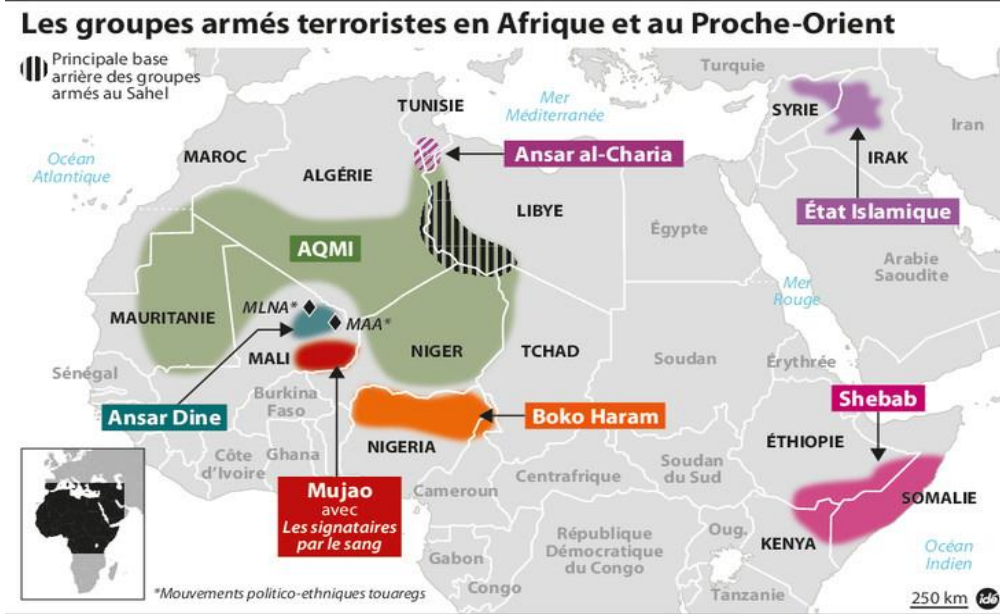
² - بن عنتر، مرجع سابق، ص 59.

³ - عشور قشي، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2012، ص 51.

– "بوكو حرام" النيجيرية:

للتوضيح فإن معنى الاسم بلغة "الهوسا" و"الفولاني" "التعليم الغربي محرم" تأسست هذه الجماعة عام 2000 بوصفها جماعة إسلامية سلمية.. تحولت الجماعة لاستخدام العنف عام 2009. ففي الخامس والعشرين من ديسمبر عام 2011 هزت البلاد موجة من العنف استهدفت كنيسة أسفرت عم مقتل أكثر من 49 شخصا على الأقل.. وأعلن على إثرها الرئيس جونافان حالة الطوارئ في مناطق بشمال البلاد .. وتلا ذلك العديد من الهجمات التي استهدفت مسيحيين وأسقطت أكثر من 88 قتيلا .. وقد تبني غالبية هذه الهجمات جماعة "بوكو حرام" التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا¹.

المغرب الإسلامي ، أشبه ما يكون بالتنسيق القائم بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان² كما استطاعت أن تدخل معها في نفس التنسيق حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ، وهو ما كان سببا في إدراجها ضمن القائمة الموحدة للأمم المتحدة في 20 مارس 2013 ، وكانت من ضمن الجماعات الجهادية الثلاث التي سيطرت على شمال مالي .



الشكل 2

المصدر:

https://img.aws.la-croix.com/2014/07/17/1180204/Comprendre-galaxie-terroriste-dans-Sahel_0_730_480.jpg

¹ سيد محمود حسين ، بوكو حرام ، والعنف في نيجيريا ، آفاق أفريقية ، ع36 ، 2012 ، ص 161 .

² محمد محمود أبو العوالي ، القاعدة وحلفاءها في الساحل والصحراء ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 أبريل 2012 ، أنظر على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/201241712346233617/htm> (20/04/2012)

أما على المستوى الكمي والنوعي للعمليات الإرهابية في المنطقة فقد تزايدت تزايد مطردا منذ العام 2003 أين تم تنفيذ أول عملية إرهابية على مستوى منطقة الساحل، والتي أعطت إشارة الإطلاق لمجموعة من العمليات الإرهابية المتتالية لتصل إلى 204 عملية إرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي، لتتخفف عام 2012 إلى 144 عملية إرهابية (المنحني والأعمدة البيانيين) .

كما أن الجماعات الإرهابية في المنطقة قد نوعت من أساليبها ، حيث تعتمد في عملياتها الإرهابية على الاختطافات ، التفجيرات ، العمليات الانتحارية إلخ .

أ. تهديدات الجريمة المنظمة

ربما لم تكن منطقة الساحل منطقة محورية بالنسبة إلى الجريمة المنظمة ، إلا أنه تعد منظمة عبور رئيس لها من غرب إفريقيا إلى المغرب العربي ، ومن ثم أوروبا والشرق الأوسط .¹
وبرؤية تحليلية نجد أن الجريمة المنظمة هي نتيجة حتمية للتهديد الإرهابي في أحد أوجهه ، إذ أن تكرار عمليات اختطاف الرهائن في المنطقة من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و " حركة التوحيد والجهاد غي غرب إفريقيا " تسبب في تعريض السياحة في المنطقة للانهايار ، وبالتالي الحد من فرص العمل والريح خارج النشاط الإجرامي .²

ب. تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد أمن المنطقة

تبين عديد الدراسات المبرزة لتدهور الوضع الأمني وخطورته بالساحل الإفريقي علاقات الصلة والتداخل بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة ولاسيما المختصة منها بتهريب المخدرات ما زاد من تعقيد المشهد الأمني بالمنطقة .

وقد سلط "المعهد الدولي لدراسات الإرهاب"، الضوء على العلاقة الناشئة والمتوسطة بين التنظيم الإرهابي الناشئ (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) والشبكات الأمريكية- لاتينية عبر الوطنية المتاجرة في الكوكايين مبرز ما توصل إليه تحقيق فيدرالي أمريكي أقيم شهر نوفمبر 2009 أين أظهر تأمين الفرع المحلي لتنظيم القاعدة لخط نقل الكوكايين من كولومبيا إلى أوربا مروراً على غتمنا ومنها إلى مالي لتصل المغرب ومنه إلى اسبانيا عبر جزر الكناري³

¹ والفراغ لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منظمة الساحل والصحراء ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط سبتمبر 2012 ، ص ، 4 .

² نفس المرجع ، ص ، 7 .

³ -منصور لخضاري ، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر ، دراسة غير منشورة ص 17 .

ثانيا: الهجرة غير الشرعية

نتيجة لحالة الأمن المتمخضة من رحم الأزمات الداخلية، الحروب و الصراعات المسلحة، المجاعة، الأوبئة، الكوارث الطبيعية، الفقر و نقض الرعاية، بالإضافة إلى الممارسات القمعية و الأزمات الاقتصادية المتتالية، تدافعت موجة هجرة و حركات نزوح هائلة للآلاف من المدنيين هروبا من تلك الظواهر، و في تقرير أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجراء بقيادة الدرك الوطني الجزائري، فقد أحصى 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة 2001-2007، وقدم هؤلاء أغلبهم من دول الساحل.

و يعد التهديد المنبثق من ظاهرة الهجرة أمني بالدرجة الأولى، نظرا لمساسه بقطاعات الخمس للأمن وفق طرح باري بوزان، و هذا ما يظهر أكثر في ظل اختلاط بشبكة الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية بهم واستغلالهم أو الاستفادة منهم، و كذا طموحهم إلى السلطة و الثروة في تحقيق مآربهم و أهدافهم، كالمتاجرة بالمخدرات، السلاح، الرق، الدعارة، التهريب، تزوير الوثائق... إلخ، و هذا تفعيل مباشر للاقتصاد غير الشرعي¹.

ثالثا: هيمنة ظاهرة الانتشار الفوضوي للأسلحة وتجاريتها :

فسحت الحرب في ليبيا المجال للانتشار الفوضوي والعشوائي للأسلحة ، ما مكن تنظيم القاعدة ومجمل الحركات المسلحة وتجار الأسلحة في المنطقة للتزويد بالأسلحة الليبي المنتشر بشكل عشوائي وفوضوي². فقد صرح الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل لجريدة " القدس العربي " بقوله : « نحن قلقون جدا من حضور " القاعدة " بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة »³ كل ذلك أدى بالمنطقة إلى أن تحتل المرتبة الأولى قاريا والثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية⁴.

¹ - عبد الوهاب بن خليف، " الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي "، الملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي، (جامعة 8 ماي 1945: 24-25 نوفمبر 2013)، ص ص 7-8.

² - قشي ، مرجع سابق ، ص، 50 .

³ - منصور لخضاري، " مرجع سابق ، ص، 14 .

⁴ - بوزيد، مرجع سابق ع ، 561 ، أبريل 2010 ص .

المبحث الثاني : آليات مواجهة الإشكاليات الأمنية في المنطقة

المطلب الاول : الإشكاليات ذات الإفرازات الأمنية في المنطقة

هناك مجموعة مهمة من الإشكاليات المتعلقة بالمنطقة ذات إفرازات أمنية ، ويمكن تقسيمها إلى إشكاليات محلية وأخرى خارجية .

1 . إشكاليات محلية

والتي تتعلق بإشكالية الانقلابات العسكرية ، وإشكالية الدولة الفاشلة في منطقة الساحل الأفريقي .

أ. الانقلابات العسكرية وإشكالية الشرعية السياسية

حيث شكلت ظاهرة الانقلابات العسكرية علامة فارقة في تاريخ جل دول المنطقة ، وما أفرزته من أزمات سياسية خطيرة ، حيث نجد أنه في ظرف أربع سنوات 2008 - 2012 هناك ثلاث انقلابات عسكرية حدثت في كل من :

موريتانيا 2008 : ضد " سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله " وهو الانقلاب الخامس عشر في ذاكرة الانقلابات العسكرية الموريتانية¹.

النيجر 2010 ، ضد الرئيس " ممدو تانجا "

مالي 2012 : ضد الرئيس " أمادو توماني توري "

ب- نموذج الدولة الفاشلة وإفرازاته الأمنية إقليمي (ليبيا ومالي)

تعتبر الدولة الفاشلة من أهم سمات دول منطقة الساحل الأفريقي ، وبالتحديد تشاد ،مالي وليبيا ، وخصوصا منه الأخيرتين.

فتطورات الوضع في ليبيا، في ظل العملية الانتقالية وسطو الميليشيات المسلحة الخارجة عن سلطة الحكومة المركزية والانفلات الأمني وقضية أمن الحدود ، أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار البلاد² ودول الجوار ، وكذلك الأمر بالنسبة لمالي أين غياب الدولة كلية ، وإلا لما تمكنت ثلاث حركات جهادية من الاستيلاء وفي ظرف قياسي ووجيز جدا على ثلثي التراب المالي ، وهو ما استدعى تدخلا عسكريا خارجيا .

في الواقع يمكن القول أن فشل هاتين الدولتين في المنطقة قد شجع بالضرورة صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في المناطق الحدود الممتدة

¹ -محمود صالح الككروي ، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع، ص ،ص ،118-

136 .

² ر . شنوف ، " الميليشيات تحدد ليبيا بحرب أهلية ، الخبر ، ع،20،2013/06/7110،ص،13.

خصوصا الى الجزائر ، موريتانيا ، النيجر ، بوركينا فاسو السينيغال ، حيث أصبحت كمناطق لتحرك فواعل غير شرعية كجماعات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية وموجات الهجرة السرية وغيرها من أنواع التجارة غير الشرعية العابرة للأوطان ، وإمكانية تقاطع هذه التحديات مما يعقد الوضع الأمني في المنطقة .

2. إشكاليات خارجية

أولا: عسكرية المنطقة (التدخلات العسكرية الخارجية)

ويبرز ذلك من خلال التدخلات العسكرية المتتالية في المنطقة تحت مبررات ومسوغات متعددة ومتنوعة وتظهر هنا :

أ- العملية العسكرية التي قامت بها القوات الخاصة الفرنسية المدعمة بالجيش الموريتاني في الثاني والعشرين من شهر جويلية 2010، وذلك بهجوم على معسكر تابع للقاعدة داخل الأراضي المالية ¹ .

ب- العمليات العسكرية التي باشرتها فرنسا، الو.م.أ وبريطانيا وإيطاليا بتاريخ 19 مارس 2011 تحت لواء الناتو تنفيذا للقرار الأممي 1973 القاضي بفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا الصادر بتاريخ 17 مارس استجابة لطلب الجامعة العربية بتاريخ 12 مارس من نفس السنة ، بدعوى ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي والمدني الليبي لغرض حماية المدنيين بعد أن شاع بأن "القذافي" يستخدم الطائرات الحربية في قمع المتظاهرين ، والمدينة في جلب المرتزقة من أفريقيا .

ج- التدخل العسكري الفرنسي في مالي في الحادي عشر من شهر جانفي 2013 . حيث أنه و بفعل قدراتها الدبلوماسية استطاعت صاحبة التجربة الاستعمارية في المنطقة ، ليس فقط تعبئة المساندة الإقليمية والدولية بهدف تحرير الشمال المالي من قبضة الجماعات الإرهابية ، وإنما أيضا أن تجعل من هذه الأزمة قضية لافتة على طاولة مجلس الأمن الدولي الذي أصدر بشأنها قرارين دوليين * عبدا ومهدا الطريق للتدخل العسكري الفعلي لتحقيق هذا الهدف ² .

¹ ولد ابراهيم محمد السالك ، " القاعدة في موريتانيا، دراسة تطبيقية، السكينة للحوار ، 2010/10/27، أنظر على الرابط التالي : (http://www.assakina.com/pdf/pdf/pHP ?ID=5754) (07/09/2011)

² -عادل عبد الصبور حسن ، التدخل العسكري الفرنسي في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية ، آفاق أفريقية ، ع، 37 ، 2013 ، ص 93 .

• القرارين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي .

- الأول في 12 من أكتوبر 2012 تحت رقم (2071)

- والثاني في 20 من ديسمبر 2012 تحت رقم (2085)

ثانيا: التنافس الدولي حول المنطقة..ميزان المصالح

تغيرات القيمة الإستراتيجية للمنطقة بشكل جذري في السنوات الأخيرة أين أخذت تشد انتباه العالم الخارجي نظرا لمجموعة من الاعتبارات التي جعلتها تخرج من دائرة التهميش وعدم الاهتمام إلى دائرة الاهتمام اللافت، وهي الاعتبارات التي تمثلت في: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاكتشافات النفطية وما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية ومعدنية هامة وعلى رأسها: الذهب، اليورانيوم و الفوسفات¹ كل هذا يدفع المنطقة لتكون محل إهتمام جهات خارجية وهو ما يظهر من خلال مختلف المشاريع والمبادرات المطروحة من طرف هذين الفاعلين كمقاربات لها من أجل استتباب السلم والأمن في المنطقة، وهو ما أدى الى حد التدخل العسكري في المنطقة مما زاد في تعقيد الأوضاع الأمنية المعقدة أصلا.

المطلب الثاني: آليات مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

موازاة مع التحديات والمخاطر الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل الأفريقي فقد تعددت وتنوعت الآليات والمقاربات المختلفة المتعددة لمواجهتها، بين محاولة الاعتماد على ما يسمى ب " أفرة الحلول" والاعتماد على الذات في مواجهة هذه التحديات رغم صعوبة المهمة، وبين تلك الاستراتيجيات الآتية من الخارج فيما يعرف ب " استيراد الحلول".

و بالتالي، فإننا سنحاول في هذا المحور أن نعرض لأهم الآليات المتعددة في هذا الخصوص، سواء أكانت مقاربات إقليمية، قارية وأمنية، وحتى دولية من طرف الفواعل المتهمة.

1- الآليات الإقليمية

تتمثل الآليات الإقليمية في تلك المقاربات المعتمدة من طرف الثلاثية الإقليمية لمنطقة الساحل، وهي دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)، وتجمع دول الساحل والصحراء (س ص)، والمنطقة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس).

أولا: دول الميدان

أ. الآليات السياسية والأمنية (تنسيق وتساو مستمر)

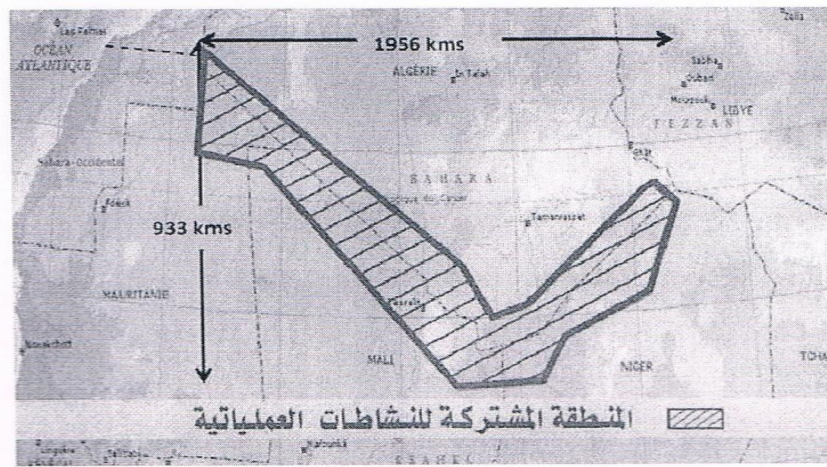
كتفت دول الميدان من مشاوراتها مع بعضها البعض من خلال الزيارات من أعلى مستوى ولقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى التفاوض والتنسيق حول مختلف القضايا، وفي مقدمتها المسائل الأمنية .

¹ -قشي، مرجع سابق،ص،01 .

ب. الآليات الأمنية والعسكرية

إن تطور واتساع النشاطات الإرهابية تحت ما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" استدعى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية، وعلى هذا الأساس تم إنشاء "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" كثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر في 13 أوت 2009، كما تم تدعيم هذه الآلية العسكرية بألية أمنية أطلق عليها "وحدة الدمج والربط".

في السادس من شهر أفريل 2010، وذلك من أجل تزويد الأولى بالمعلومات الأمنية من أجل مواجهة الإرهاب



الشكل 3

المصدر: بشير عميور، "لجنة الأركان العملياتية المشتركة، ثمرة الرؤية المشتركة"، الجيش، ع، ص20

لكن يبدو أنه لم يكن أي أثر لمبادرة دول الميدان على أرض الواقع، وتعتبر سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي وزحفها جنوباً، ما استدعى تدخلاً عسكرياً فرنساً، دلالة ليس فقط على فشل هيئة الأركان المشتركة في مكافحة الإرهاب، وهي المهمة التي أوجدت من أجلها، بل و كذلك فشل وحدة الربط والدمج، والتي مهمتها التعاون في المجال الاستخباراتي بشأن الجماعات الإرهابية، وهي آلية ذهبت ضحية عدم توفر عامل الثقة بين الدول الأربع¹.

1- عبد النور بن عنتر، "الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، ورقة مقدمة في ندوة، المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013،

ثانيا: تجمع دول الساحل والصحراء (س ص)

انطلق تجمع دول الساحل والصحراء في الرابع من فيفري 1998 بطرابلس الليبية، وقد أسسته ست دول هي : ليبيا ومالي والنيجر والسودان وتشاد وبوركينا فاسو¹. وقد توسعت عضويته ليضم حتى الآن 23 دولة عربية وأفريقية* .

وسنقتصر هنا على القمة الاستثنائية لقادة دول التجمع في 16 فيفري 2013 بالعاصمة التشادية "أنجامينا"، والتي انتهت بإقرار ثلاث مبادرات أساسية².

- المبادرة الأولى طرحت عقد اجتماع لوزراء دفاع دول التجمع من أجل مناقشة القضايا التي تخص السلم والأمن والاستقرار وأمن الحدود وضبطها في المنطقة .
- أما المبادرة الثانية فتضمنت مقترح إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب تستضيفه مصر .
- فيما كانت المبادرة الثالثة لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة الجفاف في المنطقة الساحل الأفريقي .

ثالثا: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"* من أهم المنظمات الإقليمية الفرعية التي تمكنت من تطوير آليات أمنية وسياسية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي واستخدمتها في إرساء السلام في إقليم غرب إفريقيا³، حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعي للمنظمة في ماي 1980 ليكون أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطار إقليمي فرعي⁴. ثم تلاه عام 1999 آلية "منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام" في غرب القارة الأفريقية⁵.

¹ -محمد عاشور ، أحمد علي سالم ، دليل لمنظمات الإفريقية الدولية ، ط1، القاهرة ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، 2006، ص، 157 .

• هذه الدول هي : إيتريا ، بنين ، بوركينا فاسو ن تشاد ، تونس ، التوغو، جمهورية وسط أفريقيا ، جيبوتي ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان سيراليون ، الصومال ،غامبيا ،غانا ، غينيا ، بيساو ، ليبيا ، ليبيريا، مصر ، مالي ،المغرب ، النيجر ، ونيجيريا . .

² -القمة الاستثنائية لدول الساحل والصحراء ، آفاق أفريقية ، ع ، 38 ، 2013 ، ص 154 .

تم إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES « والمعروفة اختصار بـ" إيكواي ECOWAS في 28 ماي 1975 بعد توقيع 15 دولة على اتفاقية " لاجوس " والتي دخلت حيز التنفيذ في جويلية من العام نفسه ، انسحبت منها موريتانيا في ديسمبر 1975 ، لينخفض العدد إلى 14 دولة ، قبل أن تعهد دولة جزر الرأس الأخضر عند الدول الأعضاء إلى 15 عضوا بعد انضمامها عام 1977 فأصبح أعضاؤها هم :

بنين ، بوركينا فاسو ، جزر الرأس الأخضر ، ساحل العاج ،غامبيا ،غانا ، غينيا ، بيسار ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، وتوغر ، ، وكان مقر الجماعة في " لاغوس " قبل أن ينتقل إلى " أبوجا " عاصمة نيجيريا عام 1995 .

³ -أميرة محمد عبد الحليم ، " بوكو حرام تهدد وحدة نيجيريا " ، الأهرام اليومي ، 06 جانفي 2012 .

⁴ - بدر حسن الشافعي ، " الإيكواس " وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، " الأهرام الاستراتيجي "، 25 ماي 2000 .

⁵ - المرجع نفسه ، ص 109 .

وفي إطار مقاربتها للأزمة المالية فإن تحركات "إيكواس" جاءت مسايرة للرؤية الفرنسية، والتي اتضحت من خلال المصادقة على خطة "إيكواس" في "أبوجا" 13 من نوفمبر 2012، والقاضية بإرسال قوة عسكرية دولية إلى شمال مالي بهدف تحريره من الجماعات المسلحة¹.

كما رحبت "إيكواس" بالقرارين الأيمن 2071 و 2085، كما استقبلت بأرجحية عالية انطلاق العمليات العسكرية الفرنسية في 11 جانفي 2013.

قامت منظمة "الإيكواس"، أيضا، بمعية الاتحاد الأفريقي بنشر القوات الأفريقية في الأراضي المالية لمساعدة القوات المالية والفرنسية، كما قرر مسئولو "إيكواس" مضاعفة عدد هذه القوات في مالي لتصل إلى 7700 جندي بدلا من 3300 جندي، التي كان قد جرى الاتفاق عليها من قبل².

2- الآليات القارية والأمنية

أولا: القارية (الاتحاد الأفريقي)

نلمس مقارنة الاتحاد الأفريقي في تعامله المعضلات الأمنية في المنطقة من خلال آلياته القانونية والمؤسسية.

تتعلق الآليات القانونية والتشريعية بالاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب 1999 بالجزائر، وخطة العمل الأفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب سبتمبر 2002، ثم البروتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا جويلية 2004، ثم القانون النموذجي الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب ديسمبر 2010³.

أما عن الآليات المؤسسية فنجد مجلس السلم والأمن الأفريقي 2002، والذي أصبح عملياتيا منذ العام 2004. وأيضا المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر أكتوبر 2004.

¹- عبد الصبور حسن، مرجع سابق، ص، 109.

²- المكان نفسه، ص، 109.

³- الاتحاد الأفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، أثيوبيا، أديس، أبابا، الاجتماع 249 لمجلس السلم والأمن الأفريقي، 22 نوفمبر 2010، ص، 03.

ثانيا: الآليات الأمامية (هيئة الأمم المتحدة)

والتي تتمثل في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب¹2006، بالإضافة إلى قرار "تحرّم" دفع الغدية 1904²، كما تمّ تعيين مبعوث الاممي خاص بالمنطقة وهو وزير خارجية ايطاليا سابقا رومانو برودي، بالإضافة إلى اصدار مجلس الامن قرارين دوليين عبدا الطريق لتدخل عسكري 2071 الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2012، والقرار 2085 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012، واخيرا، حتى كتابة هذه الاسطر، قرار مجلس الامن "2100" 25 افريل 2013 الذي أنشئت بمقتضاه بعثة الامم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمكلفة بمرافقة المرحلة الانتقالية في هذا البلد ابتداء من 1 جويلية 2013، وستتسلم هذه البعثة السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة افريقية³ AFISMA.

3- الآليات الدولية

أولا: الأمريكية

تمثلت الآليات الأمريكية في العديد من المبادرات و المشاريع التي غلب عليها الطابع الأمني و العسكري، وذلك في سياق حربها العالمية على الإرهاب، وهي:

- مبادرة بان ساحل 2002، و التي تحولت عام 2005 إلى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء⁴
- القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا (أفريكوم) عام 2007⁵، و التي لم تجد لها مقرا إلى حد كتابة هذه الأسطر.
- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 22 سبتمبر 2011، و الذي يضم مجموعة العمل الإقليمية حول تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل⁶، و قد تم عقد الاجتماع الثاني في الرابع من شهر

¹ - لجنة مكافحة الإرهاب إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أنظر على الموقع التالي:

www.un.org/arabic/terrorism (04/12/2012)

² - " الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب"، الجيش، ع.567، أكتوبر 2010، ص ص. 50-53.

³ - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، أنظر على الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minuma/index.shtml> (20/06/2013)

⁴ - Jo choate،” trans-sahara cuonterterrorism initiative : balance of power, USAWCstrategy research project, p.4. (http:// pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf) (03/10/2011)

⁵ - خيرى عبد الرزاق حاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا.. فرصة أمريكية و منحة أفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.21، 2009، ص. 90 و ما بعدها.

⁶ - ب. عميور، لجنة اخرى في جهود مكافحة الارهاب، ع. 581، ديسمبر 2011، ص. 03.

جوان 2013 بوهان بالجزائر¹، و الاجتماع الأول كان يومي 16 و17 نوفمبر 2011 بالجزائر العاصمة.

ثانيا: الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي فاعلا رئيسيا في منطقة الساحل الأفريقي من حيث الإهتمام الكبير الذي يوليه لما يحدث في المنطقة، خصوصا و أن أغلب عمليات الإختطاف التي يقوم بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتعرض لها رعايا من دول الإتحاد الأوروبي، هذا من جهة، و من جهة أخرى تعد المنطقة منطقة نفوذ تقليدية للعديد من الدول الأوروبية.

أ. الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لإفريقيا

و هي الإستراتيجية التي تم تبنيها في شهر ديسمبر سنة 2007 لتقدم برنامج شامل للعلاقة مع القارة الإفريقي، فمالي و موريتانيا و النيجر دول معنية بهذه الاستراتيجية مع التأكيد على الحاجة لتطوير مقاربة أمنية شاملة، تشمل منع صراعات و بناء السلام الدائم، و حل النزاعات، و إعادة البناء بعد الحروب.

المساعدة الأوروبية لدول إقليم الساحل:

الدول / الإقليم	المساعدة المستمرة (مليون أرو)	المساعدة المبرمجة مليون أرو	المساعدة الإضافية المقترحة	المجموع
النيجر	39.9	42.2	91.6	173.7
مالي	202	1.2 - 22	50	294
موريتانيا	1.2 - 21.25	22	8.4	52.85
غرب إفريقيا	13.7	6 - 66		85.7
المجموعة	-263.15	10 - 168.2	150	606.25
	14.9			

المساعدات الأوروبية لدول المغرب العربي :

الدول / الإقليم	المساعدة المستمرة (مليون أورو)	المخطط لها	المصادر الجديدة	المجموعة
الجزائر	99			99
ليبيا	24.5			24.5
المغرب	70			70
المجموع	193.5			193.5

الشكل 4

المصدر: "الإستراتيجية الأوروبية للأمن و التنمية في منطقة الساحل"، مرجع سابق ذكره.

¹ جعفر بن صالح، جنوب ليبيا تحول الى معقل للإرهابيين الفارين من مالي، الخبر، ع. 7115، 2013/06/25، ص. 03.

ب. إستراتيجية الأمن و التنمية في منطقة الساحل

تم تبني هذه الاستراتيجية شهر مارس 2011، تشمل كلا من "مالي، موريتانيا و النيجر"، و تهدف إلى: "تطوير الأمن و التنمية كرد على التحديات المركبة والمعقدة المتزايدة في المنطقة منذ 2008"¹. تتبنى " إستراتيجية الأمن و التنمية في الساحل " للإتحاد مقارنة استباقية من خلال اتباع سياسة تنمية تهدف إلى استئصال الأسباب المسببة للفقر الشديد، مع العمل على منع هجمات تنظيم القاعدة في منطقة الساحل في ضل احتمال نقل المهجمات إلى منطقة الإتحاد الأوروبي، كما أن الأولوية تكمن أيضا في تقليل و احتواء تجارة المخدرات و الحركة الإجرامية في المنطقة. و من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة فقد تم رصد غلاف مالي قدر بـ 650 مليون يورو، كانت منها 450 مليون يورو للدول الساحلية الثلاث المعنية بالاستراتيجية مباشرة (مالي، موريتانيا والنيجر)، وحوالي 200 مليون يورو لبقية دول غرب أفريقيا و المغرب العربي.

¹ -European Union External Action Service, strategy for security and development in the sahel ,2011,p.02. (http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_stratgy_en.pdf) (03/03/2012).

المبحث الثالث: التنافس الأجنبي على منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء

يعود الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي إلى العهود الإستعمارية ، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة ، وبعد إعلان إستقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أقيمت على الإرتباط بين فرنسا ودول عديدة في أفريقيا ، سمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وفقا لمجموعة من الآليات من خلالها تنفذ سياستها الأمنية في القارة، التي عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة أين تم إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها، إلا أن هذه السياسات تبقى مجرد خطابات تسوقها إدارات صناعة القرار الفرنسية لتبرير وجودها في منطقة الساحل¹. فرنسا في إطار بحثها المتواصل على مصادر الطاقة، عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النووية وهو ما يتطلب كميات من اليورانيوم، وهذا الأخير متوفر في القارة، خاصة في النيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم، تسيطر عليه شركة إيرفا الفرنسية².

اختارت فرنسا بعد فترة استقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا مقاربة أمن إنساني اقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية 'منظمة الفرونكوفونية' وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي.

1- الآليات الثقافية: استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها، من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أي أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى و أحكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرنكوفونية التي أعلن عنها رسميا في 1970³.

2- الآليات السياسية والعسكرية: مما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصية السلطة في إفريقيا فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات تعكس الشرعية السياسية للدول

¹-إمخند برقوق، الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2003 ، ص13

²- خالد، بشكيط ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، موسم 2010_2011ص116

³-المرجع نفسه، ص117

الإفريقية والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي، وهذا إن عني فهو يعني تدخلا فرنسيا مباشرا في شؤون الدول الإفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الإفريقي¹.

3-القواعد العسكرية : بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 حوالي 100 قاعدة، اختزلت إلى قواعد عسكرية متمثلة في:

قاعدة جيبوتي : أكبر وأهم قاعدة لموقعها الإستراتيجي.

قاعدة داكار : غير إفريقية.

قاعدة بوروبون : في كوت ديفوار.

قاعدة نجاميننا : تشاد.

قاعدة ليبرفيل : الغابون².

4-اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك: إذ يوجد حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال، التوغو، ويحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات³.

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب وتدفع الغير لتبني القرار نفسه، ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتباري والأولويات التالية:

أولا: إحياء إرثها الكولونيالي في القارة، فقد باتا تنازعها إياه قوى أخرى كالو . م . أ، والصين، وايران ومثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلا فرنسا في كوت ديفوار وتشاد وإفريقيا الوسطى، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الإستراتيجية.

ثانيا: يفسر الإهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و

¹- بشكيط ، مرجع سابق، ص118

²-حمدي عبد الرحمان وعسكرة الساحل الإفريقي , على "الجزيرة نت"

³ -منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات و الصراعات الدولية , التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجاً, مرجع سبق ذكره

اليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزوننا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وثاني وتأني النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة % 8.7 من الإنتاج العالمي، ويغطي هذا 12 % من احتياجات الإتحاد الأوروبي، فضلا عن المخزون المهم من البترول.

ثالثا: يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية التي أرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو وموريتانيا) وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي، وجاء في سياقها جملة من الأحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين أميناس لتدعم هذا الموقف حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا ودول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها، مما يوفر غطاء شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي. وبالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجد خلال بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية:

قواعد عسكرية دائمة، وتعاون عسكري، وتدخل عسكري، تعكس في مجملها إستراتيجية واقعية بحتة، أداها عسكرية، وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الإتحاد السوفيتي المتعظم في المنطقة آنذاك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية والأمريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى وهي المصالح الفرنسية البحتة¹

ثم تعاضم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية والأمريكية، إذ بات الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر لصحراء من نيجيريا نحو أوروبا مرورا بالأراضي النيجرية والجزائرية، ومن ثمة اضطر الإتحاد الأوروبي أن يتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للأمن ودعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية وفيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وأخلاقي للتدخل، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقليص أدوار أطراف أخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل الصحراء في مقدمتها الجزائر، وتهيئته في تنفيذ المخططات الغربية سواء أوروبية كانت أم أمريكية، على الرغم من أن مقارنة الجزائر شاملة ومتعددة الأبعاد الاقتصادية، وتنموية، وسياسية، في إطار تحاوري يجمع كل الأطراف دون إقصاء أو تهميش، كما تبقى الجزائر ركنا أساسيا في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف²

¹ - جملة علاق , إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل , مجلة العلوم الإجتماعية , جامعة سطيف , الجزائر , العدد 19 ديسمبر 2014

² - المكان نفسه

وعليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية، وأوروبية، وأمريكية وهذا فيه تهديد للأمن القاري، إذ من شأن الرهان على المقاربة الأمنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوط عليها، ومن ثم تقويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي أحدا.

المطلب الثاني: المشروع الأمريكي في منطقة الساحل والصحراء

يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأي التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الإفريقية¹.

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين هما: الهدف الأول: ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي:

- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية .
- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، ولا سيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة
- العمل على منع الصراعات وانهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية .

الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولا سيما الاعتبارات الأمنية، وعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لقضايا انتشار الأسلحة، وعدم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانحيار البيئة. فمن الناحية الاقتصادية: تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في القارة الإفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية.

ويمكن لمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997م بعنوان: "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة في إفريقيا"

¹ - بشكيط، مرجع سابق، ص 109

والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا، واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الإفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الإفريقية عام 1998، حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار "التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة، ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأها: الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الإفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه وفي سبيل تحقق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في إفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقي في إرتيريا، ويوري في أوغندا¹.

المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب، كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها.

و قد تزايدت مكانة القارة أمنيا فيما بعد أحداث سبتمبر 2001 بعد هجمات شنت ضد المصالح الأمريكية في القارة خصوصا في منطقة الساحلية الصحراوية بعد تحولها ملاذ آمن لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي².

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب وخاصة تنظيم القاعدة ، وهذا ما دفع الولايات المتحدة نحو اتجاه أو تبني إستراتيجية استباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب وقد اعتمد الرئيس جورج بوش في 2007 قرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية للقارة الإفريقية بأفريكوم (AFRICA COMMAND) مهمتها الإشراف على الأمن في القارة و ادارة التعاون العسكري مع دولها³.

وحتى تستطيع الولايات المتحدة التأطير لعمل الأفريكوم قامت بتحديد معالم التهديد الأمني الجغرافي لتنظيم القاعدة لشمال أفريقيا وذلك وفق استراتيجية أمنية عسكرية لمحاربة الإرهاب تشمل منطقة الساحل الإفريقي والتي كانت عبر:

PSI (Pan Sahel Initiative) مبادرة عموم الساحل

¹ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.

² المكان نفسه

³ -سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، دراسات إفريقية في: <http://www.qiraatafrican.com>

TSCT (Trans – Sahara Counter Terrorism) الحرب الشاملة على الإرهاب

وعن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فقد وضعت من أجل متابعة إنجازات مبادرة عموم الساحل وضمت كل من الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، نيجيريا وتونس. وتساعد المبادرة في حماية الحدود وتعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتأمين الاعتبارات اللوجستية والإمداد والتمويل ورفع المهارات استخدام السلاح وتوفير سبل الاتصالات والملاحة والدوريات والرعاية الصحية . فالهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق أمن طاقوي من خلال الانفتاح على مناطق جغرافية جديدة للتقليل من تبعية الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط والخليج العربي الذي يمثل ما نسبته % 20 من واردات البترول الأمريكية.

ولتحقيق تلك الإستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية الانفتاح على ثلاثة مناطق هي : إفريقيا، آسيا، روسيا وبحر قزوين.

لكن استكشاف واستخراج الحروقات يتخلله العديد من العراقيل الجيوسياسية خاصة، في ظل سيطرة الشبه التامة لروسيا على مناطق النفطية في آسيا الوسطى، وكذا حالة عدم الإستقرار في منطقة القوقاز. وهو ما يعني توجه الولايات المتحدة نحو منطقة الساحل الإفريقي وخليج غينيا، إذ حددت الولايات المتحدة رفع نسبة وارداتها البترولية إلى 25 % بحلول سنة 2015¹.

المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل والصحراء

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا، تتجه أنظار بكين إلى القارة الإفريقية وهو ليس بالأمر الجديد، ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الإمبريالية الغربية، وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الأخيرة استراتيجية كبيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية.

1- حقيقة المصالح الإيديولوجية :

وجدت هذه العلاقات مرجعيتها بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام 1949 وإنشاء جمهورية الصين الشعبية. وكانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية، كما قدمت الصين نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال

¹ المكان نفسه.

لمقاومة الاستعمار والهيمنة، حيث كانت مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل جبهة موحدة للشعوب الإفريقية، الآسيوية، والأمريكية لمكافحة الإمبريالية وبدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956 لتتضمن فيما بعد أربع دول مستقلة حديثا هي الجزائر، المغرب، والسودان، وغينيا. وفي إطار سعي الصين للاعتراف بها داخل النظام الدول اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة وأربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرف الصين، والتي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها من منطلق مفهوم المصالح المشتركة وبذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي وغيره الرأسمالي

2- حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية:

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عدد جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات طيلة العقود الماضية ومع توسع الإقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على إزدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة لموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليه فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة.¹

في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو. م. أ ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 أمام قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية احتياجات الصينية وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما حدا بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

الإلتزام بسياسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الخطوة بالشرعية والقبول المطلوبين، وقد سعت إلى مكافحة أصدقائها الأفارقة بالدعم المادي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

تقدم بكن النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الإقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد هو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفارقة كون الكفيل

1 - المرجع نفسه، ص60

بتحقيق الاستقرار لهم وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين¹. تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات إستراتيجية، إذ تمكنت من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها، وسجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دولار عام 2009، مما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات، رغم أنها لم تمثل مع بداية الألفية سوى 2.5% من حجم التجارة الخارجية الصينية لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو.م.أ وفرنسا، أما منطقة الساحل وغرب إفريقيا فتحوّلت إلى أهم شريك للصين في التزود بالبترول والقطن² كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياسيتها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، وقد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا، وتشاد، ومالي، وأصبحت ترى فيها خزاناً للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط، بالإضافة إلى عدها سوقاً استهلاكية واسعة للتسويق العالمي لإفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة بـ 300 مليون نسمة)، (2006) لذا أصبحت الصين تتبنى نمطاً جديداً لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات كأسلوب للتعاون، وهو ما تبين مع كمنة التعاون الصيني الإفريقي منتصف عام 2000، وهي آلية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات، وتشجيع التعاون المشترك والسعي إلى توطين التنمية المشتركة، وقد مثل المنتدى خارطة طريق لهيئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية، تعاون تقني، ومشاريع دعم، ومنح مالية، مع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط: (تشاد 2008) (2000 وموريتانيا)، (2006 ومالي)

أدى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات من 100000 إلى 900000 في الفترة الممتدة بين 2005 - 1998 وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول بـ 06 مليون برميل يوميا بعد و.م.أ بـ 20 مليون برميل.

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإيماناً عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية وهو ما بات يربك الغرب الذي أمطرها بحملة من الانتقادات كرد على هذا

¹ - أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفة في قلب إفريقيا، قراءات إفريقية في :

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>

² - دلاوي، مرجع سابق، ص 61

النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية، وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية، والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات ويبدو أن إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ وتحويل أنظارتها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات وآفاق أكثر راحة، ويبدو أن بات يوجد ما يبرر مقارنة "انظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي، ويبدو أن الطرفين نجحا في التأسيس لأرضية فعالة بالتفاهم والتعاون الإستراتيجي الإقتصادي، والتجاري والطاقي، والعسكري، هذا الأخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني، ومع أن أكثر المحافل الدولية تقصي دور الصين وغيرها من القوى النامية عالميا عبر البوابة الإفريقية¹

¹ المرجع نفسه , ص61.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن دول المنطقة تواجه العديد من الأزمات التي تعبر فعلا عن مدى الهشاشة البنوية لبعض هذه الدول ,والوصول إلى حالة "دولة فاشلة" كما هو الحال في مالي ينتج صراعات دامية فهنا يبرز أن عدم التحكم في الأمور الداخلية وعدم الاستغلال الجيد للموارد والثروات كله مرتبط بفساد الأنظمة في غالب الأحيان أي فشلها.

وتشكل اليوم بعض هذه الدول مسرح لاحتضان الفوضى القائمة ومصدر لبعث الاستقرار إلى باقي الحوار. فتبرز الضرورة بالمبادرة لإيجاد الحلول اللازمة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية في

مواجهة التبعات الأمنية

لمنطقة الساحل

يبرز الجانب العملي للطرف الجزائري ويظهر التأثير الجلي للجزائر على المنطقة بالرغم من كل الأزمات والمشاكل التي تبرز في المنطقة .

إلا أن الجزائر طرف هام ومؤثر بحيث تبنت الجزائر مقاربة ونهج لمواجهة التهديدات الأمنية وتبعاتها بالمنطقة ,فالعقيدة الأمنية ودافع الحفاظ على الأمن القومي وكذا الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة كانت الأسباب التي جعلت الجزائر تتبنى هذه المسؤولية باعتبارها دولة محور في المنطقة.

فيظهر الدور الجزائري من خلال المساهمة في حل الأزمات وتقديم المساعدات لتفادي تفاقم النزاعات بحيث نجحت الجزائر في تحقيق استقرار أكثر لدول الجوار وردع لكل التهديدات .

المبحث الاول : الجزائر في مواجهة مختلف الأزمات التي تمر بها المنطقة

المطلب الأول: الجزائر و الربيع العربي (إختيارات وطنية و إقليمية)

تعيش الجزائر خاصة من بداية ما يسمى بالربيع العربي (2011) والتدخل العسكري الفرنسي في مالي (2013) محيطا اقليميا هش ومتوتر لدرجة التأثير في الامن القومي الجزائري من خلال تسرب الاسلحة في المنطقة وتضاعف الارهاب بمالي وليبيا في غياب حكومات اقليمية تتحكم في مراقبة حدودها التحكم في وضعها الامني الداخلي

1- داخليا :

-إعلاميا: مهما كان التباين في الطرح الاعلامي فيما يتعلق بالقضايا الوطنية فيجب الا يمتد للتباين والخلاف في القضايا الامنية لانها تمس الجميع وتم الجميع امن وسيادة الجزائر اولى من اي اختلاف او تصور اخر .وحدة الوطن والامن الوطني والقومي خط احمر ومسؤولية جميع شرائح وفعاليات المجتمع الجزائري حقيقة تمارسها كل دول العالم ولا تختلف حولها شعوبها وفعاليتها ونخبها المختلفة والمتباينة داخل المجتمع .

-سياسيا: الدولة الوطنية هي التي تتبنى برنامج وطني شامل في مختلف القطاعات وتعتمد التوازن

الجهوي وتلبية الحاجات بعدالة دون تمييز ,يشكل ذلك العمق والبعد الحقيقي للامن القومي .

قوات الامن تستطيع ان تواجه الاحتجاجات والانحرافات والخروقات والمخاطر التي تمس بامن الدولة على المستوى الوطني¹ على حدود الجزائر ولكنه من غير المنطق والموضوعية ان تبقى في حالة طوارئ دائمة او ان تكون في كل مكان باستمرار وفي كل وقت .الثابت والدائم هو تجسيد برامج الدولة الوطنية لتنمية مستدامة على مستوى كل المناطق والجهات في الوطن وتتطلب في البداية تطبيق برامج البنى التحتية والمنشآت القاعدية لانها الاليات الحقيقية لاي مشروع تنموي جاد.بذلك تمنح افاق كبرى للتشغيل السكاني المكثف حاليا في الشمال وتؤسس لتواجد الدولة في مختلف مناطق الجزائر ,وبهذا يمكن كذلك إبعاد احتمال النقاش داخل مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية التي يمكن في المستقبل الذهاب حتى الى البحث عن كيفية استغلال الأراضي الشاسعة الكبرى في دول بها حجم سكاني محدود وبمساحات كبرى شاغرة وغير مستغلة وتتطلب التعمير .وهنا يمكن مستقبلا ان تصبح وسيلة للتدخل انطلقا من التصور أو المنظور لتقاسم واستغلال الأرض على غرار تقاسم استغلال الثروات

¹-إسماعيل دبش, سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي, الجزائر, دار هومة للطباعة و النشر, ط1,

-أمنيا : وفقت قوات الامن الوطني وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي في وضع جد لمحاولات المس باستقرار وسيادة الجزائر ,بداية من حرب الاعتداء المغربي على الحدود الجزائرية (1963), وضع حد للمؤامرة الكبرى الذي استهدفت كيان الدولة الجزائرية وبناء الجمهورية اثناء المأساة الوطنية (1990-2000) ووضع حد لعملية التهديد الارهابي لمحاولة ضرب شرايين الاقتصاد الوطني في عملية تيغنتورين (جانفي 2013).

فما حدث في عين اميناس (16جانفي 2013)بتيغنتورين يدخل في نفس الإستراتيجية الدولية الغربية المصدر للمس بالإستقرار الوطني .الإرهابيين الذين نفذوا العملية في تيغنتورين هم من جنسيات مختلفة من دول مجاورة تدربوا في مدينة مسرارة ومناطق اخرى بليبيا قبل وأثناء الاطاحة بنظام العقيد القذافي وأعطيت لهم التجهيزات الطافية وأسلحة جد متطورة من المخازن الليبية التي فتحت عمدا لتهرب الأسلحة¹.

أبرزت عملية الحسم الأمني في تيغنتورين تماسك الشعب الجزائري بمختلف شرائحهم القضايا الوطنية التي تمس بالسيادة الوطنية ودعم الحسم الأمني ضد محاولات المس باستقرار وأمن الجزائر.

إن نجاح عملية تيغنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو لحماية شرايين الاقتصاد الوطني ,بل كذلك كانت للمحافظة على تموين أوروبا بالغاز حيث أن قاعدة تيغنتورين لوحدها تمون الدول الأوربية ب 10% من احتياجاتها الإجمالية من الغاز.

ما حدث في تيغنتورين كان نتاجا للتدخل الدولي في ليبيا الذي أفرز تسرب الأسلحة بكثافة .أكدت الجزائر للعالم أن المنظور الإقليمي والمقاربة الإقليمية هي الإختيار الأمثل لتسوية الأزمات .الدول الإقليمية لها إطلاع مباشر على المنطقة ومعنية بالدرجة الأولى بأمنها ووحدة أراضي دولها واستقرار شعوبها.

كما أثبتت التجربة الجزائرية بعين أميناس بأن مقاربة الجزائر في محاربة الإرهاب هي الأمثل . الإرهاب بمختلف مشاربه ومصادره الإقليمية والدولية لا يمكن أن يتم دون الحسم الأمني السريع في حالة وضع مثل تيغنتورين . الجيش الجزائري لم يكن في الحقيقة في مواجهة عناصر إرهابية فقط بل أكثر من ذلك كان في مواجهة من كانوا وراء العملية² .

¹-المرجع نفسه,ص203

²-المرجع نفسه, ص205

بدأ المخطط بليبيا بالإطاحة بنظام العقيد القذافي عن طريق تدريب الغرب لمليشيات ليبية متعددة وخاصة بمسراتة وبنغازي . جزء من هذه المليشيات التي شاركت في الإطاحة بالقذافي , أصبحت محترفة وسجينة للتوجهات الاستعلاماتية والمخابراتية الغربية للقيام بأعمال مماثلة في المنطقة بما فيها عملية تيغنتورين.

في المرحلة الراهنة تواجه الجزائر تحد أكبر وتحديات أكثر على حدودها لا بد من توفير الحد الأقصى من الدعم المادي لتحديث أكثر لوجيستيكي واستعلاماتي ودفاعي للجيش الوطني الشعبي وتوفير شروط حياة اجتماعية أكثر على الحدود الجزائرية البرية الشاسعة والتي تتجاوز 6300 كلم والبحرية المقدرة ب 1400 كلم (باحتساب مختلف المداخل والمعرجات للشريط الساحلي) لتصل الى 7700 كلم.

احتواء مصادر الإستفزازات يجب أن تكون أولوية في السياسة الأمنية . تجربة تيغنتورين أثبتت أن القراءة الصحيحة والحقيقية لمصادر دعم الإرهاب كانت العامل الحاسم في إتخاذ قرار العمل العسكري رغم التحديات والضغوطات الدولية¹ .

المطلب الثاني: الجزائر و تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية عامل استقرار بالمنطقة وتعزيز الشرعية الدولية

الغرب بقوة وبسرعة يتجه نحو تجسيد الشرعية الدولية بما فيها تصفية الاستعمار عندما ذلك لا يمس بالمصالح والإستراتيجية الغربية الكبرى والعكس صحيح. عملية تنظيم استفتاء شعب الصحراء الغربية كانت جارية بين جبهة البوليزاريو والاستعمار الإسباني قبل 1975, ولكن ذلك في النهاية لم يتجسد لأن التأجيل وخلق بؤر التوتر في المنطقة أولى من تجسيد الشرعية الدولية. إسبانيا عضو بمنظمة الحلف الأطلسي وتعكس إرادات واستراتيجيات الدول الغربية بالمنطقة

القوى الفاعلة في الغرب في السنوات الأخيرة تحاول ربط ملف قضية الصحراء الغربية بالوضع في الساحل الإفريقي , توجه في أبعاده هو تحرب من تجسيد الشرعية الدولية في أبسط قواعدها , وفي نفس الوقت هو لربط القضية مع التدخلات الدولية في المنطقة ككل. في حالة استمرار الوضع دون تطبيق مبدأ الاستفتاء معناه أي احتجاج أو مظاهرة أو انتفاضة لن تجد الدعم الدولي من خلال المنظومة الدولية² التي هي سجينة الإرادة

¹-المرجع نفسه, ص206

²-المرجع نفسه, ص212

والاستراتيجية الغربية، بحجة احتواء الانزلاقات والإرهاب والتوترات والتي هي في الحقيقة نتاجا للتدخلات الدولية أنها مقارنة ووسيلة ضغط على شعب الصحراء الغربية لقمع إرادته وحقه في الانتفاضة والمقاومة¹. الإزدواجية في التعامل مع الشرعية الدولية هو انحراف لمنظمة الأمم المتحدة عن مهامها القائمة على العدالة والمساواة من خلال استعمال المنظمة لتجسيد إرادة الأقوى بالتدخلات العسكرية. الشرعية الدولية تطبق بسرعة وبكثافة لدرجة تطبيق الفصل السابع لميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي يخول لها استعمال القوة في حال تهديد السلم وقمع المدنيين ولكن ذلك يطبق فقط عندما يتماشى مع مصالح الدول الكبرى والعكس صحيح لا تطبق الشرعية الدولية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الإنسانية وقضايا تصفية الاستعمار على غرار القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية².

مصالح الشعب المغربي وشعوب المغرب العربي هي في التكامل وفق إرادتهم واختياراتهم على غرار التكتلات الإقليمية التي شهدتها العالم كالاتحاد الأوروبي توحد هذا الأخير بعد استفتاء شعوب دوله واستمر في تطبيق ذلك حتى في ابسط القضايا لتفعيل الاتحاد وفق إرادة الشعوب. تكامل يعزز البعد الأمني في المنطقة والتعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي على أساس قيم ومصالح شعوبها. فليكن النظام المغربي في هذا المستوى والطرح الذي يخدم المغرب كدولة وكشعب والمغرب العربي كتكتل إقليمي مطلوب بإلحاح جماهيريا ومصالحيا من منطلق التكامل الإقليمي مع منظمات واتحادات إقليمية أخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي بحكم الحوار والتواصل.

تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وتأسيس دولته المستقلة هو تعزيز للبعد الأمني بالساحل الإفريقي وإفريقيا الغربية ككل من منطلق أن الساقية الحمراء ووادي الذهب مرتبطة تاريخيا بعلاقات اجتماعية وثقافية وتواصل مع شعوبها. ومن منطلق كذلك أن الصحراء الغربية تشكل امتداد استراتيجي عازل بين تهريب المخدرات والاستفزاز الإرهابي في المنطقة. رغم أن جبهة البوليساريو محاصرة من طرف النظام³ المغربي المحتل فإنها استطاعت أن تكون قوة مانعة من خلال جيشها التحرري وقوة أمامية لمنع تسرب الإرهاب عبر حدود الصحراء الغربية. دور طبعا سوف يكون أكثر مانعة وقوة بعد تأسيس دولة الصحراء الغربية المستقلة عبر كامل ترابها.

¹ - المرجع نفسه، ص 213

² - المرجع نفسه، ص 213

³ - المرجع نفسه، ص 214

كما لا يوجد مبرر موضوعي تاريخي يعكس حق المغرب في السيادة على الصحراء الغربية . وما يوجد حقيقة هي السياسة التوسعية المغربية التي يظهرها في كل ظرف ومرحلة . حيث لم يعترف المغرب بموريتانيا كدولة مستقلة إلا بعد 9 سنوات استقلالها (1960-1669) وتم هذا الاعتراف بعد ضغوطات دولية. والحقيقة أن النظام المغربي مازال يعتبر موريتانيا جزء من المملكة المغربية من خلال مواقف لعناصر فاعلة في السلطة وتوجهات أحزاب سياسية موالية للمخزن، مثل حزب الاستقلال¹.

إن زيارة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون (5-8 مارس 2016) للمنطقة وخاصة المخيمات عززت هذا التوجه والمسعى للمنظمة ووجدت رد فعل هجومي من طرف المغرب لدرجة الإساءة حتى لشخص الأمين العام وتنظيم مظاهرات ضده . مرة أخرى يتأكد المجتمع الدولي عدم استعداد المغرب في التعامل مع الشرعية الدولية.

فالعالم الآن يتفهم أكثر قضية تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية وتعمل الشعوب في اتجاه الضغط على حكوماتها في التعامل مع الملف بموضوعية وإنسانية انسجاما مع قوة الحق من خلال الشرعية الدولية والبعد الإنساني ذلك ما يعبر عنه باستمرار في التجمعات الشعبية والتظاهرات الجماهيرية والمنظمات الغير حكومية وبرلمانات في العالم وحتى ممثلين رسميين للحكومات والدول في مختلف الندوات والمؤتمرات التي تنظم دوريا تقريبا في كل أسبوع في منطقة ما في العالم هناك نشاط يتعلق بمساندة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية².

على الشعب المغربي أن يعرف أن تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية غير الاستفتاء هو بالدرجة الأولى في صالح المغرب والعلاقات الثنائية المغربية في المنطقة وتعزيزا لقوة الحق والشرعية الدولية. الغرب ليس له صديق دائم أو عدو دائم، بل مصالحهم هي الدائمة .

فيفترض أن المغرب قد اختار في النهاية الحل الذي يخدم مصالحه العليا الاقتصادية وتكامله الإقليمي والذهاب إلى علاقات ثنائية متوازنة مع أعضاء الإتحاد الإفريقي بما فيها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وخاصة التوجه نحو الالتزام بالشرعية الدولية بالشروع في تطبيق مبدأ الاستفتاء للشعب الصحراوي من اجل تقرير مصيره من الاحتمال³..

¹ - المرجع نفسه، ص 216

² - المرجع نفسه، ص 220

³ - المرجع نفسه، ص 221

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية تجاه الوضع في منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

يُعتبر أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دولياً بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليمياً، قارياً، ودولياً. وهذا ما جعلها تحظى بدور الرئيس لمجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002م، رمطان لعمامرة لعهدتين، ثم سليمان شرقي، وتفرد بإنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة " لواء شمال إفريقيا " بمدينة جيجل، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة ساحل الصحراء بتفضيلها لغة التعقل والحوار على البندقية والدبابة، والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام، وباعتراف المجتمع الدولي بذلك. وقد رفضت الجزائر عدة محاولات أمريكية لإقناعها بلعب دور الدركي أو الشرطي في المنطقة حيث ترى الجزائر أن هذا الدور سيغرقها في أحوال ومشاكل ونزاعات لا خروج منها، كما أنه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية، ومن هنا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل تقوم على ما يلي ¹ :

الإعتماد على الحلول السلمية والديبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزاماً نارياً يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم، وبالتالي فإن الأمن الجوي الجزائري يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي:

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجوي.

- تعدد الصراعات لا سيما منها الهوياتية والقبلية، وهي صراعات تتميز بالطابع الإستصصالي والانفصالي.

- انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات.

- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنها شهدت ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة في كل من تشاد، موريتانيا ومالي ²

الحراك العربي الذي جعل الدول تدخل في مشاكل واضطرابات أمنية يخشى أن تتأثر بها الجزائر أو تنتقل تبعاتها إليها، مثل الأزمة الليبية.

¹ - عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي في :

<http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto>

² - بوحنية قوي ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2012، ص7

لذلك فإن الجزائر تدرس الأوضاع الأمنية جيداً في منطقة الساحل، وتمسك بالمبادئ التالية :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح.
- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة.
- حل النزاعات بالطرق السلمية.
- التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الجار وأن التهديدات أصبحت زاحفة لاسيما اللينة منها في نظام متشابك ومتداخل.
- التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.
- رفض التدخل الأجنبي ومحاوله حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية من منطلق أهل مكة أدرى بشعابها، لأنها أي إفريقيا تدرك وتفهم عناصر مسببات مشاكلها أفضل من الغرب، وهذا لا يعني العزلة بل تقديم الدعم الغربي المادي للإفريقيين ضروري لمواجهة التهديدات.

- تأمين الحدود الجزائرية بأزيد من 147 ألف جندي، والتركيز على الجنوب الجزائري لاسيما أنه يمثل " البطن الرخو " للأمن القومي الجزائري لاتساع المساحة، ومن جانب آخر فإن الجزائر بهذا لا تؤمن حدودها فقط بل حدود الدول المجاورة لها ورفعت الجزائر في 2012 ميزانية الدفاع والأمن إلى 1500 مليار دينار، نحو 20 مليار دولار أمريكي وفقا لموازنة عام 2014، حوالي 955.5 مليار دينار للجيش و 540.7 للداخلية تحسبا للأخطار الطارئة على الحدود من جهة مال وليبيا والنيجر¹.

يبرز معظم المحللين الغربيين نقاط القوة الأساسية في الجزائر وأهميتها الاستراتيجية لمصير منطقة حيوية في آليات التدبير الأمني، غير أنهم يشعرون بالإحباط بسبب المدى الذي يمكن أن تكون فيه البلاد شريكا هشاً ومصابا بمحس الإبهام والارتباب، وتمحور معظم هذه الإحباطات حول انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرر تلك القرارات بالعقيدة الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخل، غير أن هذا لا يقنع الآخرين، وخاصة في فرنسا وفي جهاز العمل الخارجي الأوروبي. وبالنسبة إلى منتقديها الأوروبيين تملك الجزائر الإمكانيات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما نسقت مع القوى الغربية، لكن الموارد التي استخدمتها لم تكن متناسبة مع قدراتها، الأمر الذي مكن الجماعة من تأسيس موطئ قدم لها في

¹ - خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية

أماكن غير مستقرة مثل شمال مالي، وهم في هذه الإيماءات يتحسسون من الرفض الجزائري المستميت لتأسيس فرع قاعدة أفريكوم بالجزائر¹.

يرد المسؤولون الجزائريون على هذه الاتهامات قائلين: إن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حل النزاعات في مالي، إذ جرى توقيع كل الاتفاقات السابقة في

الجزائر العاصمة، وحاليا تستضيف الجزائر أكثر من 30 ألف لاجئ، وتبرعت بأطنان من الأغذية والأدوية لمخيمات أخرى في موريتانيا والنيجر.

ومن هنا ندرك كنتيجة أن الجزائر تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدها وتدرك ضرورة تحقيق أمن

البحار

الساحلي الإفريقي وتعمل على ذلك جاهدة بالرغم أن ذلك يفرض تحمل خسائر وطاقات مادية كبيرة.

المطلب الثاني: المقاربة الدبلوماسية للجزائر تجاه أزمات الساحل

تقوم الدبلوماسية الجزائرية بجهود كبيرة من أجل المساهمة في تهدئة توترات دول الجوار والساحل، مستندة إلى تجربة خاضتها بلا انقطاع في إدارة النزاعات منها قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية الذي قطع جولات عديدة للتوصل إلى حل نهائي للأزمة، وتحظى الرعاية الجزائرية لمسار الحوار المالي الشامل بدعم إقليمي ودولي، مؤكدا على محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي

ويتفق المحللون السياسيون على أن الجهود التي تقوم بها الجزائر في تسوية سياسية للأزمة المالية وغيرها بمنطقة الجوار والساحل، تؤهلها للعب هذا الدور لاعتبارات جيواستراتيجية وتاريخية عديدة، تريد الجزائر من خلالها تأكيد قيم قامت عليها دبلوماسيتها في صدارتها رفضها للتدخل الخارجي، حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض والعمل على إزالة مسببات التوتر باعتماد استراتيجية إنمائية وحلول تعيد الثقة وترسخ المصداقية بين مختلف الأطراف².

تعكس هذه المقاربة السياسية مواقف الجزائر من الأزميتين: المالية والليبية التي ترافع من أجل تسويتها وبما يتماشى ومبادئها الدبلوماسية والاتفاقات الدولية ففي شأن الأزمة المالية فإن الأطراف المتنازعة في البلد والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "ايكواس" الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة ودول أخرى مثل فرنسا وأمريكا

¹- بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية إزاء التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2012، ص7

²- دلاوي، مرجع سابق، ص85

على سبيل المثال، تثق في المقاربة الجزائرية لحل الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري ومن هذه الاعتبارات تمسك الجزائر بإحدى المبادئ المقدسة التي قامت عليها منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي القائمة على احترام الحدود الموروثة من العهد الاستعماري ومن ثم رفض المساس بوحدة مالي مهما كان السبب.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يشكل محور الجزائر- أبوجا- بريتوريا، أحد أسس توجهات الاتحاد الإفريقي، باعتبارها أقوى عامل في استقرار القارة الإفريقية وتوليها إدارة شؤونها دون وصاية خارجية، - كان هذا المحور الذي شكل خارطة طريق للاتحاد الإفريقي والدبلوماسية الإفريقية قد رافع من أجل إصلاح سياسي لدول القارة وقبول الحكم الراشد وتقييمه من قبل النظراء، وهو تقييم دعا إليه "النيباد".

ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل Action Diplomacy على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار. وترى الجزائر أن في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة Cost اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقتها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة¹، وإلى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة ويتجلى في الطروحات المرافعة لرؤية جيواستراتيجية بعيدة المدى تصب في تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، تشارك فيها الأطراف المتنازعة وكذا محاربة الإرهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، هي أوراق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الإستراتيجية الإفريقية .

ينعقد مسار الجزائر التفاوضي حول الأزمة التي توشك على التسوية عبر اتفاق نهائي يخرج جمهورية مالي من إحدى أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخها السياسي الحديث بفعل تراكمات الفساد وديمقراطية الواجهة وتحديات الإرهاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين الشمال والجنوب، التي طبعت العقود الخمسة من عمر الدولة الوطنية الحديثة دون علاجها من الجذور.

1 - المرجع نفسه نفسه , ص86

كما يأتي المسار في اضطراب عاشته الطبقة السياسية في جمهورية مالي عقب التدخل الفرنسي المعزز من طرف مجلس الأمن مطلع، 2013 ما أتاح تقوية للموقع السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري لمالي بفعل الدعم الإقليمي والدولي، الذي حشدته المصالح المشتركة المتمثلة في الحشوية من عدوى الانفصال وتحديات الإرهاب.¹

غير أن واقع وتفاعلات العلاقة بين سكان الأزواد في الشمال وحكومات المركز في باماكو بدت أكثر تعقيدا وأبعد من أن يتم تجاوزها في أي ملفات أخرى، وأن الحلول التي قدمتها الحكومات المتعاقبة لم تعالج التعقيدات من أسسها بل صار لها مفعول عكسي، فحالة الحراك التي عرفها الإقليم منذ عام، 2011 وتدابير عدم الاستقرار في الإقليم صارت هما إقليميا ودوليا لارتباطها بقضايا جيواستراتيجية حساسة.

لهذا كان التحرك الدبلوماسي سريعا من أجل احتواء الوضع ولا يتخذ ورقة ضغط في أجناسات خارجية، لا يهملها استقرار مالي والساحل بقدر ما يهملها مصالح جيوسياسية ونفو. ذ وبرزت الديبلوماسية الجزائرية في هذا الاتجاه ورافعت من أجل التعجيل بحوار يبذل التوتر ويعيد الثقة إلى أهل مالي في جزئيه الشمالي والجنوبي على حد سواء.²

والمفاوضات التي جرت بالجزائر عبر جولات عدة اهتمت بهذا الجانب وركزت على أن الوحدة الترابية للبلد الجار القلب النابض للساحل خط أحمر لا يمس. وهو ما تفهمته مختلف الأطراف المشاركة في حوار جرى عبر عدة جولات بالجزائر العاصمة، سادته صراحة وتفاهم ودراية بالتحديات الحاضرة والمستقبلية.

اقتنعت الأطراف المتفاوضة بالأطروحات الجزائرية ودول الجوار وممثلي الاتحاد الإفريقي بأن مشكلة أزواد والمجتمعات البيطانية القاطنة فيه (طوارق، عرب) تمثل هاجسا سياسيا وأمنيا للعديد من دول الإقليم التي توجد امتدادات من نفس النسيج الاجتماعي داخل أقطارها، وأن هذه المعادلة لا يقل قوة وتأثيرا عن الإجماع الإفريقي الذي أرسنه موثيق منظمة الوحدة الإفريقية عشية تأسيسها في مطلع الستينيات، واستمر الاتحاد الإفريقي في رعايته والدفاع عنه والممثل في احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار من أجل الحفاظ على الكيانات القائمة

وبوضع المقاربة الجزائرية في الميزان نجد:

¹ - المكان نفسه , ص86

² - المرجع نفسه , ص87

1- حلت خطة الجزائر لسنة 2009 مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من محاربة الإرهاب وراء الحدود، وضرب معازل تنظيم الجماعات الإجرامية العابرة للأوطان، وتخفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفرادها بالسلاح والأموال.¹

كما اتفقت دول الساحل الإفريقي -آنذاك على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية

2- اتفقت (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة ثالثاً: الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة .

ويمثل الجنوب الجزائري الذي يعد جغرافيا منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمني للعمليات الإرهابية في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر. لكن احترافية الجيش والأسلاك المشتركة نجحت في التصدي للإرهاب ودك معاقله مثلما يثبت من العمليات المتواصلة التي تثبت الإحصائيات القضاء على الكثير من رؤوس الإرهاب بعضهم كان متابعاً منذ بداية العشرية السوداء، إنها استراتيجية اعتمدتها الجزائر الذي واجهت الإرهاب بمفردها.

كانت الجزائر التي حذرت بلا توقف بأن الإرهاب عابر للحدود والأوطان من أكثر الدول التي امتلكت الحجج الكافية لتبرير موقفها من مكافحة الإرهاب. كانت طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي منكفئة على نفسها في محاربة هذه الظاهرة، وسط انتقادٍ ات كبرى من الدول الغربية التي كان معظمها يأوي أفراداً من الجماعات الإرهابية، من الذين يتمتعون باللجوء السياسي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ويساهمون في التخطيط للعديد من العمليات الإرهابية داخل الجزائر.²

1 - المكان نفسه , ص 87

2 - المرجع نفسه , ص 88

ومن هنا، فإن موقف الجزائر نابع من معاناتها من هذه الظاهرة التي خلفت خسائر مادية بأكثر من 30 مليار دولار و 200 ألف قتيل من ضحايا الإرهاب، إضافة إلى حصار طويل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية

في الجهة الأخرى تظهر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على السكان، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة المشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعا

المقاربة الجزائرية التي روجت عبر مختلف القمم والمنابر انصبت على إصلاح خلل المعادلة السياسية بإعطائها التوازن الممكن في محيط مضطرب وتهديدات خارجية وصراع دولي ازداد شراسة وعنفوانا انصبت المقاربة السياسية على تسوية الأزمة باعتماد حلول جذرية تعيد الثقة بين الحكم المركزي والأطراف والحوار من أجل تعزيز أركان الجمهورية بإصلاح سياسي واقتصادي وتقوية الوحدة الترابية في مالي، وجعلها الحلقة الأقوى في لعبة الاستقرار بالساحل.

المقاربة الجزائرية التي تراهن على الحل السياسي يتولاه المليون انفسهم عبر حوار وجدت الثقة واعتبرت المرجعية في المفاوضات.¹

المطلب الثالث : أبعاد المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

ظلت السياسة الخارجية الجزائرية تحتل مكانة مرموقة حتى في ظل التحولات الدولية بعد الحرب الباردة و 11 سبتمبر، نتيجة للإسهامات التي قدمتها تاريخيا لشعوب دول المستعمرة و أطروحاتها في الوساطات بين الدول المتنازعة و تحريتها الواسعة في مكافحة الإرهاب حيث وظفت جهودها الأمنية و السياسية لتبني مقاربة شاملة تحمي منطقة الساحل الإفريقي من أزمات معقدة من خلال ثنائية البعد التنموي و الأمني.

¹ - المرجع نفسه , ص 89

1- البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: إدراكا من الجزائر لقيمة التنمية كخيار لا بديل عنه للخروج من دوامة الأزمات الأمنية الداخلية أو المنتشرة في الساحل من عنف بنيوي و الصراعات بين التشكيلات العرقية، إضافة لظواهر الخوف و الجهل و التخلف، اتخذت الجزائر آليات تنموية كإستراتيجية لتحقيق الأمن و السلم من خلال مقاربتها الشاملة في منطقة الساحل و تتمثل فيما يلي:

أ. تنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية: نتيجة لهشاشة الأوضاع الاي يعيشها الطوارق في دول الجوار بسبب التهميش المنهج من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة، و تنامي مشاكل الفقر، الأزمات الغذائية، و النزاعات الإثنية الداخلية، دفع بالجزائر لتفعيل آليات تنموية بكل أشكالها الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و قد كانت البداية وقائية تبتتها الجزائر، و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و ترقية معيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية¹.

ب. تقديم المساعدات: تماشيا و مشروع تنمية الساحل و مواجهة التهديدات الأمنية من منطلق لين، اعتمدت الجزائر في إطار سلوكيتها التضامنية تجاه دول الساحل آلية المساعدات و التي شملت معظم دول الساحل، حيث بلغت قيمة المساعدات إلى مالي خلال 2011-2012 ب 10 ملايين دولار مقابل مخطط أممي و تنموي شامل في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشروع البنى التحتية و قطاع الصحة و التكوين المهني و توفير المياه الصالحة للشرب²، بالإضافة إلى إلغاء الديون الثنائية المحددة ب 1,4 مليون دولار، و المساعدات الغذائية، و أخرى إنسانية و طبية³.

ج. إنشاء الهيئة الإنسانية في منطقة الساحل: قال وزير الخارجية الجزائري " التنمية محور أساسي و بارز في المقاربة الجزائرية"⁴، و عليه دافعت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية على الضرورة و محاربة الجهل في استراتيجيتها منطلقا من فرضية أساسية محتواها كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفعت مستوى التنمية الانسانية، و قد تم إنشاء الهيئة الإنسانية في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر و الهلال الجزائري و البوركينابي

¹-بويبة، مرجع سابق،ص 93.

²-المرجع نفسه، ص 15.

³-عماد يونس، " تمارست نموذج التنمية الصحراوية "، جريدة المساء، ع 5248 .

⁴-سهيل بادي، " حل الأزمة الليبية مرتبط بالحوار و التنمية "، الخبر، ع 6967، ص 3.

و الليبي و المالي و النيجيري و التشادي سنة 2012 بالجزائر تتولى تطوير الدبلوماسية الإنسانية و متابعة الوضع الانساني في الساحل.

د.النيباد: إطار وظيفي لدعم منطقة الساحل: لقد كان للجزائر دور محوري في تفعيل مبادرة النيباد لتنمية إفريقيا عموما و دول الساحل خصوصا، و يظهر هذا من خلال تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا 2002، و الدفاع عن تفعيل التنمية وفق 3 محاور و هي السلم و الأمن، الديمقراطية و الحكم الرشيد و أخيرا احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. كما عملت على تقليص الفارق بين الدول المتقدمة و إيجاد سبل لتقليص إفريقيا في الاقتصاد العالمي و تكريس مبادئ الحكم الرشيد، كما ركزت الجزائر على ضرورة وضع آليات للوقاية من النزاعات و الحروب و الإرهاب و الجريمة المنظمة وفق تقوية دور المؤسسات الإقليمية، وكذا تشجيع التجارة و الاستثمار و النمو الاقتصادي¹.

خ.الملتقيات و الندوات:لقد ساهمت الجزائر في تكريس الخطاب التنموي في الخلل المشاكل الأمنية و هذا ماكان جليا في العديد من اللقاءات و الندوات منها " ندوة الدول الصحراوية "، أين حاولت الجزائر تدعين علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين " مالي، نيجر و موريتانيا " في كافة المجالات من خلال إنشاء إطار للتعاون الجهوي.

كما عقد الملتقى الدولي حول الشراكة، التنمية و الأمن بين دول الميدان و الشركاء خارج الإقليم في سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، حيث راهنت الجزائر على برامج التنمية للتخفيف من حدة الفقر و البطالة في المنطقة و تقديم الدعم و الإسناد خاصة بعد الأزمة التي أطاحت بـ " أمادو توماني توري " ، مع تنمية المناطق الحدودية².

2- البعد السياسي و الأمني للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

اعتمدت الجزائر بحكم محوريته في المنطقة و في إطار مقاربتها (القوة الذكية) و هذا تجسيد لمحاو مقاربتها في الشق السياسي، الدبلوماسي و كذا العسكري الأمني الناتج عن مرجعيتها الدستورية و التاريخية القائم على ضرورة التعاون المشترك و الحوار السياسي بين كافة الفواعل الرسمية و غير الرسمية المؤثرة على الأمن في المنطقة، من أجل استرجاع الأمن في المنطقة.

¹- www.portail.cder.dz/ar/spip.php?article 701.

²-رتيبة بوعدمة، إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي، www.albilad.net (15-4-2015)

لقد تبنت الجزائر الحوار السياسي كأهم محرك لسلوكاتها تجاه المشاكل التي تحدث في منطقة الساحل، فقامت بمجموعة من الميكانيزمات السياسية كتكملة للبعد التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة و هذا من خلال إقامة اللجان المشتركة مثل اللجنة المشتركة للتعاون بين مالي، النيجر، بوركينا فاسو، التشاد على حدى، المجموعة البرلمانية للصدقة بين الجزائر، مالي و بوركينا فاسو و التي تهدف أساسا إلى تعزيز قنوات الحوار و تشاور البرلمان، اللجنة الثنائية الحدودية بين الجزائر، مالي و النيجر و التي تهدف إلى تعزيز الحوار و التشاور القائمة بين البلدان و تنسيق التعاون من أجل تمتين روابط الأخوة و علاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما...، اللجنة العليا المختلطة الجزائر ، مالي، بوركينا فاسو، التشاد و النيجر على حدى حيث تهدف إلى تقديم موسع للتعاون الثنائي و دراسة السبل و الوسائل الكفيلة بتعزيزها و تنويعها و تكييفها مع واقع و أولويات البلدين¹.

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة و تجلّى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من خلال الإتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله، ومن أهم القرارات التي خرجت بها تجلّت في الذي يسمح بتقوية الإمكانيات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي "Plan " d'action" مخطط التحرك لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء احتمالات التقاطع بينها داخل أفريقيا وخارجها، وقد تضمنت هذه الإتفاقية عددا من المواد القانونية التي تتقاطع مع قرار مجلس الأمن رقم 1373 من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الاتجاه²، وترافع الجزائر في كل مناسبة على ضرورة محاربة كل أشكال الإرهاب ومصادر تمويلها إنطلاقا من تجربتها في هذا المجال ووعيتها بخطورة الظاهرة، وما تشكلها من تهديد على الأمن الدولي ويشهد للجزائر بدورها الكبير وموافقها، حيث مكّنت جهودها من إنخراط المجتمع الدولي في هذا المسعى وكلّلت بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر

¹ - بوبية، مرجع سابق، ص ص 188، 189.

² - ظريف، مرجع سابق، ص 143.

ديسمبر 2009 والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية¹.

¹ غشة. م، الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب: منظمة الأمم المتحدة الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية، مجلة الجيش، عدد 566، سبتمبر 2010، ص ص 51،50.

المبحث الثالث : أهم المبادرات و المقاربات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

المطلب الاول : الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي:

دخلت حيّز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث فوض "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" هذه الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في المنطقة وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي، وضمن هذا السياق أقرت كل من الجزائر وليبيا ومالي، النيجر وموريتانيا خطة أمنية من ستة بنود تركز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق و العرب والزنوج. وجاءت هذه الخطوة نتيجة للإجتماعات العسكرية التي تم عقدها بين ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة طرابلس في جويلية وتتولى الجزائر في سياق هذه الخطة الأمنية:

قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، وتتركز هذه الخطة على ستة بنود أساسية¹، مهمة:

أولا: إتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة يتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ثانيا: إتفاق كل من الجزائر ومالي والنيجر، ليبيا وموريتانيا على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة.

ثالثا: الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبائل الطوارق والعرب والزنوج مع ضمان حياد الطوارق.

رابعا: تقديم حوافز مادية لمن يُعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية، حيث خصصت كل من الجزائر وليبيا غلafa ماليا لتجهيز الميليشيات العسكرية وتمويل المكافآت المالية.

خامسا: تخفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية في مالي والنيجر.

سادسا: تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إختفاء المركبات.

¹ - الخبر، ع5704، (2009-6-21)

ويمكن قراءة أبعاد هذه الخطة الأمنية فيما يلي:

- إدراك هذه الدول من ضرورة تنسيق الجهود الإستخباراتية والعسكرية لمطاردة ومحاصرة وتدمير تنظيم القاعدة و الذي يؤدي إلى عدم الإعتماد على قيادة أفريكوم الأمريكية.
- الإعتماد في هذه الخطة الأمنية على هيئات الأركان للجيش للدول المشاركة ليصبح بذلك تنفيذها فعالا وسريعا وإعطائها كافة الصلاحيات للتنسيق من أجل تحقيق الأهداف المسطرة واستخدام جميع الأدوات الممكنة لمكافحة الإرهاب مع تنسيق الجهود للتحقيق في منابع السلاح والأموال الموجهة لتنظيم القاعدة.
- في حال نجاح هذه الخطة لن تعود أمريكا لطرح موضوع قيادة أفريكوم من جديد على دول المنطقة، وبالتالي ستصبح دول الساحل الإفريقي قادرة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية والعسكرية.
- تحييد قبائل الطوارق في الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني : أهداف الجزائر من الخطة الأمنية

تأثرت جميع دول الساحل الإفريقي جراء تهديدات " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " الذي يتخذ من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية مسرحا لشنّ عملياتها الإرهابية المسلحة سواء بضرب الجيوش النظامية لدول المنطقة أو ضرب مصالح الدول الغربية، إضافة إلى تأثير تزايد عمليات إختطاف السياح الأجانب وتهرب السلاح والمخدرات وسرقة الآثار والذهب على مصالح هذه الدول، ففي البداية كانت المشكلات الأمنية في الحدود الجزائرية الجنوبية الشاسعة مقتصره على ترمد حركات الطوارق " الأزواد " الانفصالية شمال مالي والنيجر، غير أن المسألة الأمنية إزدادت تعقيدا مع ظهور تنظيمات إنفصالية أخرى من قبائل التوارق بالتزامن مع ظهور "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على الأراضي الجزائرية، وتعتبر الخطوة الأخيرة المتخذة لتشكيل قوة عسكرية إفريقية لمحاربة هذا التنظيم بقيادة الجزائر أول نشاط عسكري بين دول الساحل الإفريقي في مكافحة الإرهاب العابر للحدود وستكون مهمة هذه القوة محاربة تنظيم القاعدة بشكل فعال ودائم بهدف تدميره وإخائه كتنظيم مسلح والسيطرة بشكل نهائي على المناطق الحدودية في منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، وبعد اتفاق تمرنت حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمرنت بمثابة الترويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي التي تتقاسم معها الحدود نفسها من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان البيان الصادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي في تمرنت يومي

12 و 13 أوت 2009 من أجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية¹، وقد دخلت " خطة تمارست " حيز التنفيذ في الأربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره تمارست يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية.

المطلب الثالث : الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الأفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب

ذكر وزراء خارجية دول الساحل والصحراء خلال إجتماعهم بالجزائر بأن التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي، يشكل إطارا لا يمكن الإستغناء عنه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل منسق وفعال وشامل ودون أية تنازلات لصالح الإرهاب ومن يرتبط بهم.

حيث انعقدت الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بالجزائر يومي 16 و 17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من الجزائر وبوركينا فاسو ومالي، موريتانيا وليبيا، النيجر وتشاد لبحث مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي وتحالفاته مع الجريمة المنظمة المتمثلة بتجارة المخدرات والأسلحة والمتاجرة بالبشر، علاوة على أنه يمثل تهديدا لأمن وإستقرار المنطقة فمثل هذه الظواهر السلبية تقلل من الجهود الرامية إلى التطور الإجتماعي و الإقتصادي².

وقال وزير الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي" لدى إفتتاح أعمال مؤتمر التنسيق:

"إن إجتماعنا يدل على أننا أدركنا بأن السلام والأمن ضروريان لتطور الساحل الإفريقي، حيث بات الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة يطرحان تهديدات حقيقية."

¹-بوعلام غمراسة، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي"، الشرق الأوسط، العدد 11216، الخميس 13-8-2009.

²- مساعيد. ضياء، الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، أفريل 2010، ص26.

و أشار دائما وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" نطمح أن تستعيد المنطقة ميزتها كفضاء للرخاء و الإستقرار طبقا لقواعد حسن الجوار و التضامن و التعاون، ومنذ أن أصبح الإرهاب و الجريمة المنظمة يمثلان تهديدات حقيقية للسلم و الإستقرار فهما بدورهما يمثلان أهم العوائق أمام جهود التنمية بالمنطقة"

ولقد دعت دول الساحل الأفريقي من خلال البيان النهائي إلى إعادة إعطاء منطقة الساحل الإفريقي الصحراوي مكانتها كفضاء للتبادل والأمن والإستقرار والتعاون المثمر، وحسب الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية" عبد القادر مساهل "خلال تدخله في نهاية هذه الندوة، أكد أن دول الساحل السبع قد دخلت فعليا في وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب مشيرا إلى أنه سيتم بالجزائر عقد إجتماعين خلال شهر أفريل 2010 الأول على مستوى وزراء الداخلية والثاني على مستوى رؤساء الأركان ويبين هذا القرار الإرادة القوية لإعطاء دفع جديد لمكافحة الإرهاب.

إن أهم النقاط التي تناولت الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي تتمثل في:

- 1-تقييم شامل للوضع في المنطقة فكل التهديدات، تمثل تهديدا وعاملا لعدم الإستقرار بالنسبة للمنطقة وعائقا أمام جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- 2-ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمنطقة.
- 3-ضرورة مواصلة الجهود من أجل الحفاظ على السلم في المنطقة، وتدعيمها في إطار مقارنة شاملة ومتضامنة.
- 4-أهمية تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان وإندماجهم الإقتصادي والإجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب¹.

لقد تم الحرص على أن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته ومحاربه يجب أن تتم من خلال مقارنة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول:

- المستوى الوطني: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب.
- المستوى الثنائي: قد يتم التعاون بين دول المنطقة لا سيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية.

¹ - المكان نفسه.

- المستوى الإقليمي : ترقية تعاون إقليمي مهيكّل شامل قائم على حسن النية.
- المستوى الدولي : مشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب وقد ذكر الوزراء بهذا الخصوص أن الدول السبع المشاركة كلها دول أطراف في الأدوات القانونية الرئيسية للوقاية من الإرهاب و محاربتة، وكذا في اتفاقية المنظمة الأفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومحاربتة والتي تصر حكوماتهم على احترامها وتنفيذها.
- 1- عبر الوزراء عن ارتياحهم لاعتماد مؤتمر الإتحاد الإفريقي في دورته العادية الثالثة عشر في 3 جويلية 2009 القرار رقم 256 الذي يجرّم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية.
- 2- كما عبروا عن ارتياحهم لاعتماد مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة في 17 ديسمبر 2009 القرار الذي يجرّم دفع الفدية إلى الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات رقم 1904 الإرهابية، كما أكد الوزراء أهمية توظيف الإمكانيات المتوفرة لمكافحة الإرهاب في ميدان المساعدة التقنية من طرف الآليات المتعددة الأطراف خاصة منها تلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن 1373، 1456 و 1904 .
- 3- دكّر الوزراء بأن نتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد ببياماكو في نوفمبر 2008 مازالت صالحة وصائبة بما في ذلك التشكيلة المعتمدة لهذا الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين.
- كما، وقد رحب الوزراء بالتدابير المتخذة لإعطاء صبغة عملية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن اجتماع تمناست وأكدوا على أهمية هذه الآلية في مجال مكافحة الإرهاب وفي الأخير، أكد الوزراء على ضرورة تطبيق توصيات إجتماعهم هذا خاصة تلك المتعلقة باجتماع رؤساء الأركان ومسؤولي مكافحة الإرهاب بالجزائر خلال شهر أفريل، وكذا انعقاد مؤتمر رؤساء دول منطقة الساحل والصحراء حول السلم والأمن والتنمية ببياماكو في أقرب الآجال¹.

¹-مساعد، مرجع سابق، ص ص 26-27.

خلاصة الفصل:

المقاربة التي تبنتها الجزائر كانت شاملة لكل العوامل التي تسببت في الاستقرار كما تعتبر ناجحة فحافظت الجزائر على حل النزاعات الداخلية في إطار داخلي وسلمي وكذا تفادي التدخل الخارجي باعتباره عامل يساهم في تفاقم الأزمات, فينبغي مواصلة سياسة التعاون والتبادل في المجال العسكري ومجال الخبرات والتأكيد على الحل السلمي وعلى قدرة هذه الدول مجتمعة وبالتالي خلق قناعة لدى الدول بضرورة فض النزاعات والتحكم أكثر في الجانب الأمني, وبالتالي التقليل من التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.

خاتمة

خاتمة

تبقى الاوضاع غير مستقرة في منطقة الساحل و حيث استمرت الاوضاع السياسية المتردية لعديد السنوات بهذه المنطقة , كما لا نهمل ما تسخر به المنطقة من ثروات مما يوفر لها موارد مالية ضخمة ، ان هذه المنطقة لم تشهد الازدهار والتطور ذلل للعديد من المشاكل التي تواجهها منها ازمة بناء الدولة وتعدد الاثنيات و الصراع القائم بسبب الانتماءات المختلفة كما ان غياب اسس الديمقراطية بهذه المنطقة يمهّد فعلا لهكذا انزلاقات كل هذا يعرقل جهود بناء السلم والاستقرار بالمنطقة .

تعتبر دول هذه المنطقة عاجزة كل العجز ان صح التعبير عن تسيير مواردها وتوفير مستلزمات شعوبها فمن جهة نجد عائق وهاجس التبعية الذي خلفه الاستعمار ومن جهة اخرى غياب الامن او بالاحرى انعدام التأسيس لوجود وتحقيق أركان الأمن الإنساني بالمنطقة

كل هذا اضافة الى التدخل الاجنبي ، يولد هشاشة اكبر لهذه الدول اضافة الى اعتبار المشاكل الداخلية التي تعاني منها من تركيبة مجتمعية تعاني صراع داخلي وصراع قبلي و على الهوية.

الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل تظهر مدى شساعة المنطقة كما تظهر الموقع الهام فكان من المفترض ان تشهد هذه المنطقة تطورا حضاريا واجتماعيا وسياسيا متقدما ، الا ان من بين ما يجعلها متخلفة هو التركيبة المجتمعية والتعدد الاثني واللغوي الذي صعب من "الانصهار" بين الدول ويربط بعض الدول بمعالجة مشاكل تستنزف ثروتها وجهودها كما في مالي حيث يشكل الامن الداخلي الشغل الشاغل للسلطة بالرغم من عدم سيطرتها على ميادين اخرى اضافة الى سوء ادارة الموارد الطبيعية جعلها حييسة الفقر والكوارث مما حفز الدول الكبرى على التدخل

تعيش المنطقة العديد من الاخطار والتهديدات من ارهاب وجريمة منظمة وانتشار للأسلحة وتشكيل عصابات تنشط في عمليات التهريب اضافة الى الهجرة غير الشرعية والانتشار الواسع للمخدرات ، كل هذه الاخطار جعلت منطقة الساحل مصدرا للمشاكل التي تمس كل دولها .

فيشكل الارهاب اكبر خطر وتهديد على امن واستقرار دول المنطقة باعتباره يضرب الشريان الاقتصادي للدول ويهدد امنها القومي كما يستغل ضعفها وعدم سيطرتها التامة او المحكمة على اقليمها .

تعد الجزائر من دول الجوار بالمنطقة اضافة الى عدة دول اخرى (مالي - النيجر - موريتانيا - ليبيا ...) وبالتالي لا تنأى الجزائر عن هذه الاخطار والتهديدات التي تطالها بسبب حدودها مع عدة دول بالساحل .

طبقت الجزائر مقارنة تحمل العديد من الاليات لمواجهة تحديات منطقة الساحل ، فنجد المقاربة الامنية حيث مؤخرا قامت الجزائر بتشديد مراقبة الحدود في الجهة الجنوبية الشرقية كما قامت بتكثيف وحدات الجيش على مستوى هذه المنطقة ، واطافة الى المقاربة الدبلوماسية حيث تتبنى طابعا تعاونيا اذ تهدف الجزائر من خلالها الى ارساء اكثر للسلم والاستقرار بالساحل من خلال التوصل بصورة اولى او مبدئية الى تنسيق تعاون امني مشترك

اضافة لانهمل جهود الجزائر حيث لعبت دور الوساطة لفض العديد من الازمات الداخلية لعديد من دول الجوار باعتبار التشارك الجغرافي ورغبة من الجزائر في كبح تطور النزاعات وانتشارها وانتشار تأثيرها الى ما بعد الحدود كل هذا وتركز الجزائر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فتعتمد على حل مشاكلها بالطرق السلمية والحوار ورفض التدخل العسكري او المساهمة فيه .

ومن بين ما تعتمد عليه الجزائر في مكافحة الارهاب هي تخفيف مصادر تمويله عن طريق حصاره ومنع دعمه ، وهنا تبرز احد اهم المبادئ التي تعتمد عليها الجزائر في شان مكافحة الارهاب حيث تعمل الجزائر بمبدأ " لا تفاوض مع الارهاب " كما سعت لمشروع قانون دولي لتجريم دفع الفدية للارهابيين او الخاطفين لانه يعتبر وسيلة تمويل لهذه الجماعات الارهابية .

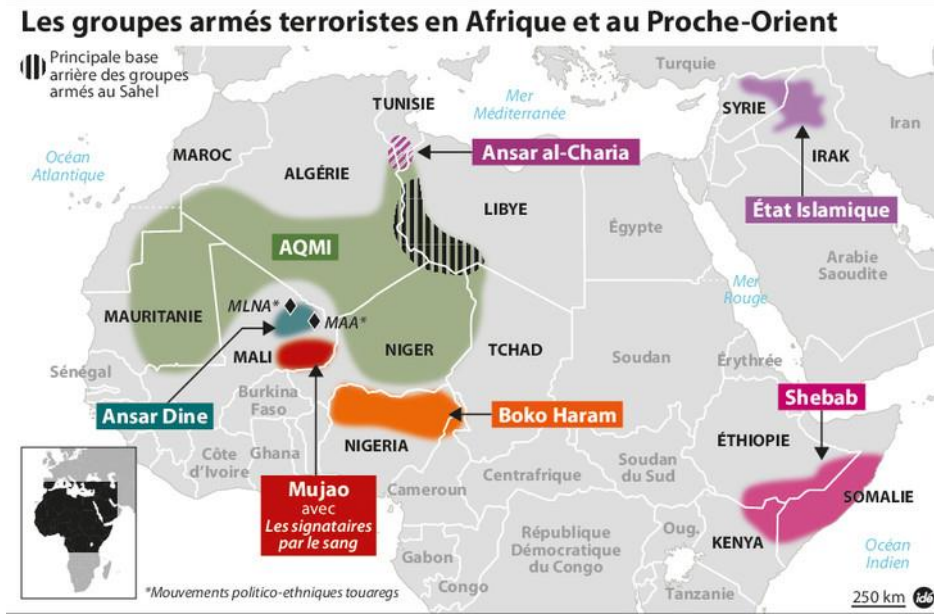
ومن المؤكد ان الجزائر تحمل خبرة كبيرة في هذا المجال ، لكن ما يؤرق الجزائر ويتعبها هو توالي التهديدات وانتشارها بالمنطقة وانفلات أمني عقب احداث الربيع العربي كما ان التطورات التي تشهدها التهديدات بسبب وسائل التكنولوجيا كل هذا يزيد من تأزم الوضع بالمنطقة ويزيد العبء على الجزائر، فكما لاحظنا توالي جهود الجزائر في العديد من المرات في حل النزاعات بعدة مناطق منها ليبيا ومالي ...

يمكن القول ان ما يزيد من شدة الموقف الذي تقع به الجزائر هو جمود المساعي من باقي دول الجوار .

فتشكل ليبيا عنصر مهم (عنصر تهديد) مبهم ذلك انه لم يتوصل بعد لارساء سلام داخل ليبيا مما يزيد من احتمال التدخل الاجنبي الذي ترفضه الجزائر بشدة ، لما يحمله من تبعات على الأمن القومي الجزائري .

الخرائط و الملاحق

الشكل 1- خريطة توضح إنتشار الجماعات الإرهابية بإفريقيا



المصدر: https://img.aws.la-croix.com/2014/07/17/1180204/Comprendre-galaxie-terroriste-dans-Sahel_0_730_480.jpg

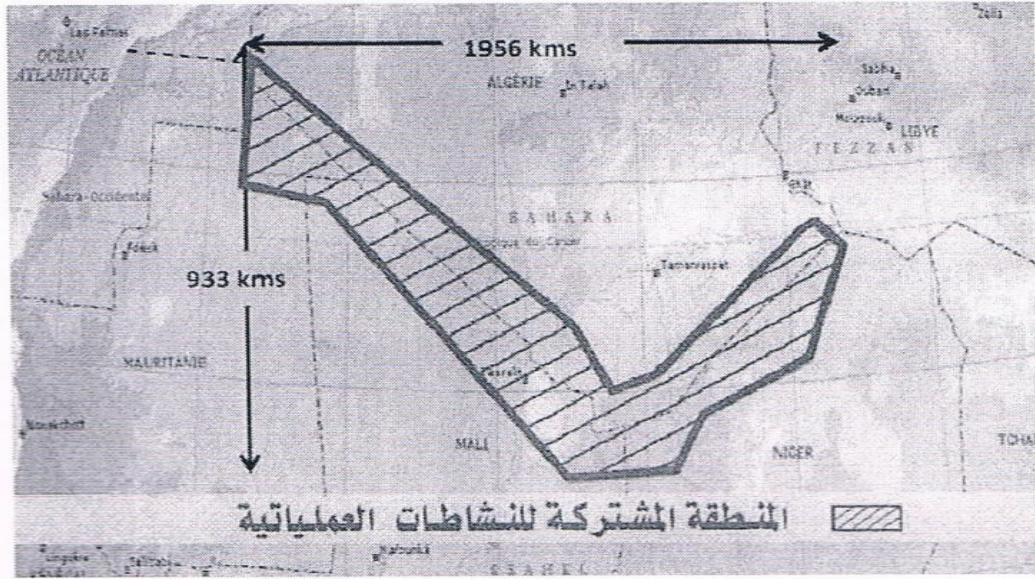
الشكل 2- خريطة توضح 'حيز دول الساحل' في الخريطة الافريقية



المصدر:

http://studies.aljazeera.net/mritems/imagecache/heroimage/mritems/Images/2014/12/11/2014121110183597734_19.jpg?NEW=1

الشكل 3- خريطة توضح المنطقة العملية المشتركة الحدود الجنوبية الجزائرية



المصدر : بشير عميور ، " لجنة الأركان العملية المشتركة ، ثمرة الرؤية مشتركة " ، الجيش ، ع ، ص 20

الشكل 4- جدول يوضح قيمة المساعدات الأوروبية المقدمة لدول إقليم الساحل و دول المغرب العربي

المساعدة الأوروبية لدول إقليم الساحل:

الدول / الإقليم	المساعدة المستمرة (مليون أرو)	المساعدة المبرمجة مليون أرو	المساعدة الإضافية المقترحة	المجموع
النيجر	39.9	42.2	91.6	173.7
مالي	202	22 - 1.2	50	294
موريتانيا	1.2 - 21.25	22	8.4	52.85
غرب إفريقيا	13.7	6 - 66		85.7
المجموعة	-263.15	10 - 168.2	150	606.25

المساعدات الأوروبية لدول المغرب العربي :

الدول / الإقليم	المساعدة المستمرة (مليون أورو)	المخطط لها	المصادر الجديدة	المجموعة
الجزائر	99			99
ليبيا	24.5			24.5
المغرب	70			70
المجموع	193.5			193.5

المصدر: الإستراتيجية الأوروبية للأمن و التنمية في منطقة الساحل ,مرجع سابق ذكره.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

اولا باللغة العربية :

1-الكتب :

- 1- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي ،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005،
- 2- حسن حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا: التحديات و المستقبل، الإسكندرية: دار النجاح، 2003،.
- 3- ديش إسماعيل، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، ط1، 2017
- 4- عادل مجاهد الشرجي و آخرون، أزمة بناء الدولة في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011،
- 5- عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة...تكلفة عسكرية متصاعدة"، السياسة الدولية، المجلد 45 ، العدد 180،(افريل) 2010
- 6- عاشور محمد، أحمد علي سالم ، دليل لمنظمات الإفريقية الدولية ، ط1، القاهرة ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، 2006،

2-الدوريات و المجلات :

- 1- برقوق المحند ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، ع2008، 7،
- 2- بدر حسن الشافعي، " الايكواس " و تسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، " الأهرام الاستراتيجي"، 25 ماي 2000 .
- 3- بوعلام غمراسة ، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي " ، الشرق الأوسط ، العدد11216، الخميس 13-8-2009 .
- 4- جميلة علاق ، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل ،مجلة العلوم الإجتماعية ،جامعة سطيف ،الجزائر ، العدد 19 ديسمبر 2014

- 5- خالد حنفي علي، " النفط الأفريقي بؤرة توتر جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد(164) ، 2006
- 6- خيرى عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا.. فرصة أمريكية و منحة أفريقية"، المجلة 2013/06/25
- 7- سيد محمود حسين ، بوكر حرام ، والعنف في نيجيريا ، آفاق أفريقية ، ع36 ، ، 2012
- 8- عادل عبد الصبور حسن ، التدخل العسكري الفرنسي في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية ، آفاق أفريقية ، ع، 37 ، 2013
- 9- مادي ابراهيم كاتي ، الأزمة السياسية في مالي، " آفاق أفريقية " ، ع ، 36 ، 2012
- 10- محمد علي بدر عزيزة، " استنزاف الإنسان في أفريقيا...الفقر و المرض و النزوح"، السياسة الدولية ، العدد 169 ، جويلية 2007
- 11- عمار جفال ، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر " ، العالم الاستراتيجي : مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، ع ، 7 نوفمبر 2008
- غشة. م، الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب: منظمة الأمم المتحدة الجزائر ترفع على تجريم دفع الفدية، مجلة
- 12- محمود صالح الككروي ، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا : الصراع على السلطة ، المجلة العربية للعلوم السياسية
- 13- مساعيد. ضياء ، الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب ، مجلة ،
- 14- القمة الاستثنائية لدول الساحل والصحراء ، آفاق أفريقية ، ع ، 38 ، 2013 ، العربية للعلوم السياسية، ع.21، 2009

الرسائل الجامعية :

- 1- أحمد دلاوي, الوضع الأمني في منطقة الساحل و الصحراء و أثره على الجزائر, رسالة ماستر غير منشورة, جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة, كلية العلوم السياسية 2015
- 2- بوبصلة أمينة ,التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة , مذكرة ماجستير , جامعة الجزائر3 , 2011
- 3- رسولي أسماء ، " مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010)
- 4- شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية - التحديات و الرهانات-، رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (2010)
- 5- عشوي علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي،(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998
- 6- عشور قشي ، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر 2012
- 7- نبيل بوبية، " الأمن في الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الغربية"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد الدراسات و البحوث العربية، 2009
- 8- نبيل بوبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، 2010

التقارير :

- 1- أسامة بوشماخ, مداخلة بعنوان : المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي 2005-2015
- 2- أنور بوخرص, الجزائر و الصراع في مالي أوراق كارنيجي, مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية 2012, بيروت, لبنان
- 3- بوحنية قوي, الإستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي, مركز الجزيرة للدراسات, قطر 2012

- 4-الاتحاد الافريقي ، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب ، أنيوبيا ، أديس ، أبابا ، الاجتماع 249 مجلس السلم والأمن الأفريقي ، 22 نوفمبر 2010
- 5-حكيمة علالي، " طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"،ملتقى دولي، المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، (قالمة: جامعة 8ماي1945 ، 25،24 نوفمبر 2013.
- 6- عبد الوهاب بن خليف،" الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي "، الملتقى الدولي حول المقاربة الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي، (جامعة 8 ماي 1945: 24-25 نوفمبر 2013)
- 7-عبد النور بن عنتر ، " الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي " ، ورقة مقدمة في ندوة , المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، 17-18 فيفري 2013 ،
- 8-مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، (نيويورك: الأمم المتحدة، جوان 2013)،
- 9- محمد بشير حامد، "الشرعية السياسية و ممارسة السلطة - دراسة في التجربة السياسية المعاصرة - "، المستقبل العربي،1998،
- 10-منصور لخضاري ، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر ، دراسة غير منشورة
- 11- مؤسسة كارنيغي للسلام ، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الفرار من الآخر ، (واشنطن، سبتمبر 2012)،
- 12- وزارة التنمية و التعاون الدولي الإماراتية، تقرير حول أزمة الساحل، (الإمارات العربية، 20-9-2013)
- 13-والفرام لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منظمة الساحل والصحراء ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط سبتمبر 2012

الصحف و الجرائد :

- 1- أعمر بوزيد، "الساحل الأفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 563 ، (أفريل 2010)
- 2- ر . شنوف ، " المليشيات تهدد ليبيا بحرب أهلية ، الخبر ، ع،20،2013/06/7110،
- 3-أميرة محمد عبد الحليم ، " بوكو حرام تهدد وحدة نيجيريا " ، الأهرام اليومي ، 06 جانفي 2012 .
- 4- " الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب"، الجيش، ع.567، أكتوبر 2010،
- 5- ب. عميور، لبنة اخرى في جهود مكافحة الارهاب ، ع. 581، ديسمبر 2011،

- 6- جعفر بن صالح، "جنوب ليبيا تحول الى معقل للإرهابيين الفارين من مالي"، الخبر، ع. 7115،
7 -محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي
2003
8-حفيظ صواليلي ، الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم إستراتيجيات الغرب الأمنية ، الخبر ،
الجزائر2010.03.21
9-عماد يونسى، "تمناست نموذج التنمية الصحراوية"، جريدة المساء، ع5248 .
10-سهيل بادي، " حل الأزمة الليبية مرتبط بالحوار و التنمية"، الخبر، ع 6967
الجيش، عدد 566، سبتمبر 2010
11-الخبر، ع5704،(21-6-2009)
الجيش، العدد 561، أفريل 2010

مواقع الانترنت :

- 1-سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي،
دراسات إفريقية 11 04 2016
<http://www.qiraatafrican.com>
- 2-جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومى الجزائرى، المركز الديمقراطي العربي
<http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto>
- 3-خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجلة العربية
للعلوم السياسية701 www.portail.cder.dz/ar/spip.php?article
- 4-رتيبة بوعدمة، إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي،
www.albilad.net (2015-4-15)
- 5-أحمد برقوق، "منطق الأمنة في ساحل الأزمت"، في : www.berkouk-mhand.yolasite.com
- 6-السيد ولد أباه، "المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي"، في
www.aawsat.com/léader.asp?section=3&article=458643&issueno

7-Gérard François Dumont ; “ La Géopolitique Des Populations du Sahel” ;(07/04/2010)en :
www.diploweb.com/la-géopolitique-des-populations-du.html; p1.

8-pascal larot, « la géo-economie :nouvelle grammaire de Rivalités intrnationales », www.diplomatic.gov.f/pdfing/pdf/fdo_1147.pdf

9- Anette l’homann , « winning the peace in Mali long- term approaches nedded », www.Atlantic-community.org

10-حمدي بشير محمد علي ، أثر مشكلة الإدماج على عملية التحول الديمقراطي ، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص 6 أنظر على الرابط التالي :
(<http://www.cmers.org>) (12/04/2013)

11-عادل زقاع، "إعادة صياغة الأمن"،-www.geoties.com/Adelzeggah/Recon1 (14،04،2015) html

12-william Guininghan , « theoretical Framework for conflit Resolution », www.ogguininghan.html1074

13-Thomas Baggar,Security in The Sahael : call for Articles ?
www.Atlantic-community.org (10-04-2015).

14-محمد محمود أبو العوالي ، القاعدة وحلفاءها في الساحل والصحراء ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 أبريل 2012 ، أنظر على الرابط التالي:
<http://reports/2012/04/201241712346233617/htm> <http://studies.aljazeera.net/>
(20/04/2012)

15- ولد ابراهيم محمد السالك ، " القاعدة في موريتانيا، دراسة تطبيقية ،السكينة للحوار ،2010/10/27،
أنظر على الرابط التالي :

(http://www.assakina.com/pdf/pdf/phP ?ID=5754) (07/09/2011)

16- لجنة مكافحة الإرهاب ، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" ، أنظر على الموقع التالي:

www.un.org/arabic/terrorism (04/12/2012)

17- بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" ، أنظر على الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minuma/index.shtml>

(20/06/2013)

¹ - Jo choate, ” trans-sahara cuonterterrorism initiative : balance of power, USAWCstrateg.research,project,p.4.

(http:// pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf) (03/10/2011)

¹ European Union External Action Service. « strategy for security and development in the sahel »,2011,p.02.

(http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_stratgy_en.pdf) (03/03/2012).

18- حمدي عبد الرحمان وعسكرة الساحل الافريقي , على "الجزيرة نت"

19- أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، قراءات إفريقية في :

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>

20- عادل جارش, تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي

العربي في : <http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto>

ثانيا بالغة الاجنبية:

¹-Angel Rabasa and other;’’ Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks’’; (United States; RAND Cooperation; 2007); p; 174

²-Giri Jaque ;’’ Le Sahel Demain Catastrophe au Renaissance ‘’ (Paris ; Ed Karthala ; 1983) ; P9.

³-yonah alewander, « terrorism in north africa and the sahel in 2013 »,international center for terrorism studies and the potomac institute for policy studies,2014,pp05-08.

⁴- yahia zoubir, « la Politique étrangère Américaine au Maghreb :constances et adaptations »,journal d’étude des relation internationales au moyen orient,n2006,p5

ملخص

ملخص

منطقة الساحل رغم عدد الدول التي تشملها إلا أنها تظل منطقة غير مستقرة و تظل منطقة توتر وذلك ان دول المنطقة كلها تعتبر دول ضعيفة و هششة في جل الميادين الاقتصادية او الاجتماعية او البنوية بعض هذه الدول مازالت اليوم تركز كل جهدها على حل بعض المشاكل الداخلية التي لم تستطع تجاوزها ولن تستطيع تجاوزها إذا سارت بنفس الوتيرة

فما تعانيه اليوم هذه الدول من مشاكل و هشاشة بنوية إضافة لما تنميه هذه المشاكل من أخطار و تهديدات لاتمائلية هو بلا شك نتيجة التأخر الذي عرفته هذه الدول بسبب تعرضها للإستعمار ثم فشل قيام الدولة و الأزمات التي تتعرض لها دول هذه المنطقة يجعلها تركز على مشاكلها الداخلية فقط

فأصبحت هذه الدول مهد لإحتضان الجماعات الارهابية نظرا للفشل الذي تعرفه و الإفلات التام خاصة في مالي باعتبارها دولة فاشلة كل هذا زاد من التوتر في المنطقة وسمح بإنتشار ظواهر خطيرة متعددة تتعلق بالاجرام و الهجرة غير الشرعية و التجارة في الأسلحة و التهريب.

الجزائر بأعتبرها كبرى الدول المتأثرة في الجوار عمدت الى انتهاج مقاربة من شأنها حفظ أمنها القومي بالدرجة الاولى وبت أكثر إستقرار في المنطقة حيث ركزت الجزائر على الدور الدبلوماسي و العسكري إذ تدخلت في حل العديد من الأزمات و منع حدوث إنزلاقات أكثر

فتركز الجزائر دائما على الحل السلمي و رفض التدخل الاجنبي لكن التجدد المستمر للأزمات و سهولة إنتشار تبعاتها عبر الحدود يجعل من المقاربة الجزائرية تفقد نجاعتها إذ لا ننكر أن الجزائر تعد مصدرا للإستقرار بدول المنطقة لكن و جب تكريس أكثر لمبادئ الاستقرار بدول الجوار و العمل على تحسين الوضع الاجتماعي و التركيبية الاجتماعية ككل في المنطقة و العمل على النزاعات بطرق سلمية و الرفع من مستوى التناسق بين مؤسسات الدولة .

Abstract

Sahel region despite the number of countries it includes , it remains an unstable area , cause its about a collection “economically poor countries _structurally weak and failed developmentally” some of these countries are still focusing there efforts on solving some internal problems that they have not been able to overcome , and i twill be not able to achieve it if they proceed at with the same strategy

Today these countries are suffering from many problems and structural fragility , as well as problems of dangers” and threats “asymmentric” is undoubtedly aresult of the delay experienced by these states , because of colonization and then the ‘state failure’

The crises what are the countries of this region are focusing only on internal problems , so that these countries became a candling place for terrorist groups due to their failure and the total absence of security especially in Mali as a failed state

All this increased the tension in the region and allowed the expansion of serious phenomena related to “crime, illegal immigration , traficking in arms and smuggling

Algeria as the largest country in the region is the largest affected country in the neighborhood , algeria adopted an pproach to preserve its national security in the first place and to spread more stability in the region it focused on the diplomatic and military role with intervening in solving many crises and prevent more problems

So that it always focuses on peacefull solution and it reject foreign intervention however the constant renewal of crises and the ease of spreading their sonsequences across borders make the algerian approach lose its effectiveness , we do not deny that algeria is a source of stability in the region but we must devote more to the principles of stability in the neighboring countries , and work to improve the social situation and the social structure as a whole in the region and work on conflicts peacefully and rise the level of coincidence between state institutions.

الفهرس

فهرس المحتويات

إهداء
تشكر
مقدمة
الفصل الأول: مقارنة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	09.....
المبحث الأول: البعد الجيوسياسي	11.....
المطلب الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل	11.....
المطلب الثاني: المعيار الجيو-أمني و الجيو-اقتصادي للساحل	13.....
المبحث الثاني: التركيبة الاجتماعية وأهمية الموارد في الساحل الإفريقي	16.....
المطلب الأول: البناء الاجتماعي في الساحل الإفريقي	16.....
المطلب الثاني: الموارد في الساحل الإفريقي	24.....
الفصل الثاني: التهديدات الامنية بمنطقة الساحل	27.....
المبحث الأول: مقارنة جيو-أمنية لمنطقة الساحل الإفريقي	28.....
المطلب الأول: المسببات الحركية للتهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي	28.....
المطلب الثاني: طبيعة التهديدات و المخاطر الامنية في المنطقة	30.....
المبحث الثاني: آليات مواجهة الاشكاليات الامنية في المنطقة	40.....
المطلب الأول: إشكاليات ذات افرازات أمنية في المنطقة	40.....
المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي	42.....
المبحث الثالث: التنافس الاجنبي على منطقة الساحل و الصحراء	49.....
المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة الساحل و الصحراء	49.....
المطلب الثاني: المشروع الامريكى في منطقة الساحل و الصحراء	52.....
المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل و الصحراء	54.....

60.....	الفصل الثالث:المقاربة الجزائرية في مواجهة التبعات الامنية لمنطقة الساحل.....
61.....	المبحث الأول: الجزائر في مواجهة مختلف الازمات التي تمر بها المنطقة.....
61.....	المطلب الأول: الجزائر و الربيع العربي.....
	المطلب الثاني: الجزائر وتصفية الاستعمار بالصحراء الغربية عامل استقرار بالمنطقة و تعزيز للشرعية الدولية.....
63.....	المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية تجاه الوضع في منطقة الساحل و الصحراء.....
66.....	المطلب الاول: المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي.....
68.....	المطلب الثاني: المقاربة الدبلوماسية للجزائر اتجاه أزمات الساحل.....
72.....	المطلب الثالث: أبعاد المقاربة الجزائرية في الساحل الافريقي.....
77.....	المبحث الثالث: أهم المبادرات و المقاربات الامنية الجزائرية في منطقة الساحل.....
77.....	المطلب الأول: الخطة الامنية الجديدة في الساحل الافريقي.....
78.....	المطلب الثاني: أهداف الجزائر من الخطة الامنية.....
79.....	المطلب الثالث: الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الافريقي جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب.....
.....	خاتمة.....
.....	الخرائط و الملاحق.....
.....	قائمة المصادر و المراجع.....
.....	الملخص.....
.....	الملخص بالانجليزية abstract.....
.....	فهرس المحتويات.....